Distribution: Restricted
Original: English

EB 2003/80/R. 23
البند 10(هـ) من جدول الأعمال

12 November 2003
Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة الثمانون

روما، 17–18 ديسمبر/كانون الأول 2003

جمهورية تنزانيا المتحدة

وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

جدول المحتويات

معادلات العملة		**iv**
الموازين والمقاييس		**iv**
خريطة منطقة المشروع		**v**
استعراض عام لحافظة الصندوق		**vi**
موجز تنفيذي		**vii**
أولا –	**المقدمة**	**1**
ثانيا –	**الظروف الاقتصادية والقطاعية والفقر الريفي**	**1**
ألف –	الخلفية الاقتصادية للقطر	1
باء –	القطاع الزراعي	2
جيم –	الفقر الريفي	6
دال –	معوقات وفرص للحد من الفقر الريفي	8
هاء –	الاستراتيجية الوطنية والحد من الفقر	9
ثالثا –	**الدروس المستخلصة من تجربة الصندوق**	**9**
رابعا –	**الإطار الاستراتيجي للصندوق**	**12**
ألف –	الميزة الاستراتيجية للصندوق والاتجاهات المقترحة	12
باء –	الفرص للابتكارات والتدخلات ضمن المشاريع	13
جيم –	الخدمات الخارجية وإمكانات إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص	16
دال –	الفرص المتاحة لإقامة روابط استراتيجية مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى	16
هاء –	مجالات الحوار السياساتي	17
واو –	مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة وتقييم البرنامج القطري	17
زاي –	الإطار المؤقت للإقراض وبرنامج العمل الجاري	18

APPENDIXES **الذيـــول**

الصفحة

1	I.	**COUNTRY DATA** **البيانات القطرية** – **الأول**
2	II.	**LOGICAL FRAMEWORK** **الإطار المنطقي** – **الثاني**
4	III.	**STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS** **تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر** – **الثالث**
8	IV.	**IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME** **توجهات الصندوق وعلاقتها بالبرنامج القطري المقترح** – **الرابع**
9	V.	**ACTIVITIES OF OTHER FARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED** **أنشطة الشركاء الآخرين في مجال التنمية الحالية والمقررة** – **الخامس**
11	VI.	**COUNTRY PROGRAMME EVALUATION – AGREEMENT AT COMPLETION POINT** **تقييم البرنامج القطري – الاتفاق عند نقطة الإنجاز** – **السادس**
18	VII.	**RECOMMENDATIONS OF COUNTRY PROGRAMME EVALUATION AND REMEDIAL ACTIONS PROPOSED UNDER THIS COSOP** **توصيات تقييم البرنامج القطري والاجراءات العلاجية المقترحة في إطار هذه الوثيقة** – **السابع**
20	VIII.	**SECTORIAL CONSTRAINTS AND THE POVERTY DIMENSION** **القيود القطاعية وأبعاد الفقر** – **الثامن**
21	IX.	**STRATEGIC FRAMEWORK OF THE COSOP AND ITS LINKAGES WITH NATIONAL AND INTERNATIONAL PROCESSES** **الإطار الاستراتيجي للوثيقة وصلاته بالعمليات الوطنية الدولية** – **التاسع**
22	X.	**AGRICULTURAL PRODUCTION CONSTRAINTS AND POTENTIAL BY AGRICULTURAL SYSTEM** **قيود الإنتاج الزراعي وامكاناته بحسب النظام الزراعي** – **العاشر**

معادلات العملة

وحدة العملة	=	شلن تنزاني
1.00 دولار أمريكي	=	1039.00 شلن تنزاني
1.00 شلن تنزاني	=	0.000962 دولار أمريكي

الموازين والمقاييس

1 كيلوغرام	=	2.204 رطل
1 000 كيلو غرام	=	1 طن متري
1 كيلومتر	=	0.62 ميل
1 متر	=	1.09 ياردة
1 متر مربع	=	10.76 قدم مربع
1 آكر	=	0.405 هكتار
1 هكتار	=	2.47 آكر

خريطة البلد: مواقع العمليات الممولة من الصندوق

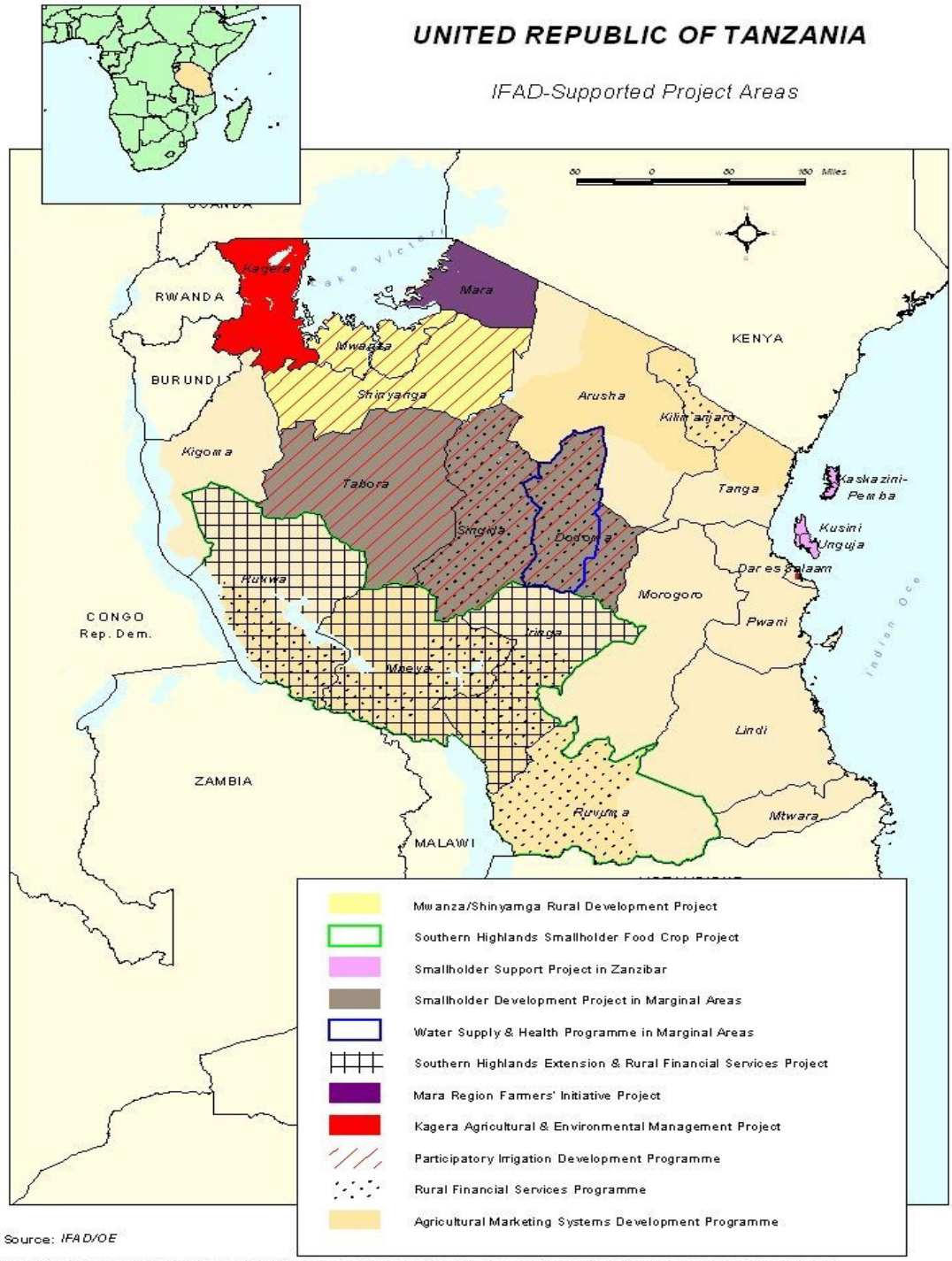

المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ مكتب التقييم

إن التصميمات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو التخوم أو السلطات المختصة بها

استعراض عام لحافظة الصندوق

اسم المشروع	المؤسسة البادئة	المؤسسة المتعاونة	شروط الإقراض	تاريخ موافقة المجلس	تاريخ سريان القرض	تاريخ الانتهاء الحالي	رمز القرض	المبلغ المقرر
مشروع موانزا/شنيانغا للتنمية الريفية	البنك الدولي: البنك الدولي للإعمار والتنمية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	ميسرة للغاية	13 أبريل/نيسان 1978	28 فبراير/شباط 1979	31 ديسمبر/كانون الأول 1984	L-I-2-TAN	12 000 000 دولار أمريكي
مشروع صغار مزارعي المحاصيل الغذائية في المرتفعات الجنوبية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	ميسرة للغاية	05 سبتمبر/أيلول 1985	03 أغسطس/آب 1987	31 ديسمبر/كانون الأول 1993	L-I-176-TZ	14 500 000 وحدة حقوق سحب خاصة
مشروع دعم صغار الملاك في زنزيبار	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	ميسرة للغاية	13 سبتمبر/أيلول 1989	07 مارس/آذار 1991	31 ديسمبر/كانون الأول 1997	L-I-242-TZ	8 150 000 وحدة حقوق سحب خاصة
برنامج الإرشاد والخدمات المالية الريفية في المرتفعات الجنوبية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	البنك الدولي: المؤسسة الإنمائية الدولية	ميسرة للغاية	06 أبريل/نيسان 1993	30 يونيو/حزيران 1993	30 سبتمبر/أيلول 2000	G-I-502-TZ L-I-324-TZ	22 000 دولار أمريكي 11 500 000 وحدة حقوق سحب خاصة
مشروع تنمية صغار الملاك في المناطق الهامشية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	ميسرة للغاية	06 ديسمبر/كانون الأول 1989	05 أكتوبر/تشرين الأول 1990	31 ديسمبر/كانون الأول 1997	G-S-20-TZ G-S-20-TZ L-S-24-TZ	280 000 دولا أمريكي 650 000 وحدة حقوق سحب خاصة 11 450 000 وحدة حقوق سحب خاصة
مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	ميسرة للغاية	06 ديسمبر/كانون الأول 1995	25 يونيو/حزيران 1996	30 يونيو/حزيران 2003	G-S-32-TZ L-I-400-TZ	195 000 دولار أمريكي 9 650 000 وحدة حقوق سحب خاصة
مشروع الإدارة الزراعية والبيئية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	ميسرة للغاية	04 ديسمبر/كانون الأول 1996	10 سبتمبر/أيلول 1997	31 ديسمبر/كانون الأول 2004	G-I-18-TZ L-I-433-TZ	90 000 دولار أمريكي 10 300 000 وحدة حقوق سحب خاصة
برنامج تنمية الري التشاركي	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	ميسرة للغاية	08 سبتمبر/أيلول 1999	18 فبراير/شباط 2000	30 سبتمبر/أيلول 2006	G-I-603-TZ G-I-77-TZ L-I-511-TZ	11 000 دولار أمريكي 75 000 دولار أمريكي 12 550 000 وحدة حقوق سحب خاصة
برنامج الخدمات المالية الريفية	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	ميسرة للغاية	07 ديسمبر/كانون الأول 2000	12 أكتوبر/تشرين الأول 2001	30 يونيو/حزيران 2011	G-I-110-TZ G-I-602-TZ L-I-550-TZ	75 000 دولار أمريكي 19 000 دولار أمريكي 12 800 000 وحدة حقوق سحب خاصة
برنامج تنمية منظومات التسويق الزراعي	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	ميسرة للغاية	06 ديسمبر/كانون الأول 2001	04 أكتوبر/تشرين الأول 2002	30 يونيو/حزيران 2010	G-I-128-TZ L-I-575-TZ	90 000 دولار أمريكي 12 950 000 وحدة حقوق سحب خاصة

موجز تنفيذي

1 - **الإطار الاقتصادي وظروف الفقر (القضايا الدولية وقضايا السياسات):** تعد جمهورية تنزانيا المتحدة القطر الوحيد في أفريقيا، وربما في العالم أجمع، الذي مرّ بتحولات سريعة وجذرية خلال فترة 40 عاما، إذ انتقل من النظام الاستعماري إلى برنامج إعادة توطين الأسر الريفية على مقربة من الخدمات الاجتماعية، ومن ثم إلى اقتصاد السوق دون التفريط بالمُثل الديمقراطية الأساسية والسكينة الاجتماعية. وخلال هذه العملية، خضعت كافة المؤسسات الاجتماعية والسياسية لتحولات قاسية، كي تتمكن من التكيف مع التوجهات والأولويات القطرية الصارمة والتقيد بها. وكان لهذه التغيرات عظيم الأثر على الاقتصاد، وأسفرت عن تراجع تدريجي ومستمر لجميع مؤشرات النمو خلال السبعينات والثمانينات. لكن القطر استعاد عافيته بصورة ملموسة منذ ذلك الحين. ويعود الفضل في ذلك وبصورة أساسية إلى تنفيذ مختلف برامج التكييف البنيوي وإعادة الهيكلة التي قادتها الحكومة بمساعدة تحالف الجهات المانحة. وقد أسبغ الانتعاش على القطر دورا طليعيا في أفريقيا، لاسيما فيما يتعلق بالتكيف مع الأفكار الجديدة وتقويض العصبية القبلية وضمان التوازن المتأصل بين اقتصاد السوق والعدالة الاجتماعية.

2 - يمتلك الصندوق حاليا حافظة قوية ومتنوعة في جمهورية تنزانيا المتحدة، تأتت عن الدروس العديدة التي استخلصها من برامجه، والعمل في ميدان السياسة والنشاطات التي نفذتها الجهات المانحة الأخرى. وعلى ضوء هذه الخبرة، طلبت الحكومة من الصندوق توسيع دوره في قطاعي التنمية الزراعية والريفية. ويتمثل التحدي المستقبلي في التقدم بهذه العملية وتحديد حجم الدور الأساسي والبناء الذي يمكن للصندوق لعبه لمساعدة الحكومة على تحقيق أهدافها ضمن إطار الأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقد ناقش ممثلو 21 بلدا مختلف الخيارات بصورة مكثفة خلال حلقة عمل الصندوق الإقليمية الأخيرة لأفريقيا الشرقية والجنوبية التي عقدت في دار السلام عام 2002، ثم نوقشت النتائج التي توصلت إليها حلقة العمل وتقرير استعراض حافظة الصندوق ومشروع وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية خلال مختلف حلقات عمل الأطراف ذات الشأن، للتوصل إلى فهم واتفاق حول طبيعة ووجهة وامتداد استراتيجيات الصندوق في جمهورية تنزانيا المتحدة، ضمن إطار الرؤية المتوسطة الأمد المحددة في الرؤية الإنمائية لعام 2025 واستراتيجية التنمية الريفية واستراتيجية تنمية القطاع الزراعي التي وضعها القطر.

3 - وبالتالي فإن وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه هي النتيجة النهائية التي تمخضت عنها العملية التي قادها القطر والتي تهدف إلى تحديد إطار لخطة الاستثمار المتوسطة الأمد التي وضعها الصندوق بالاستناد إلى الدروس والخبرات التي اكتسبها خلال عمله مسبقا في جمهورية تنزانيا المتحدة. كما تسعى هذه العملية إلى تعميق فهم الصندوق للنمو الزراعي وظروف الفقر، وتدرس التقدم المنجز حتى اليوم على جبهات السياسة الاقتصادية وتحليل أثر التغيير من وجهة نظر المستفيدين. لقد حددت وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية التحديات الأساسية الواجب مواجهتها لتسريع النمو القائم على الاكتفاء الذاتي في ميدان الزراعة، وحث خطى الحد من الفقر في المناطق الريفية. كما تُبرز الحاجة إلى الحوار البنّاء مع الحكومة، وتشدد على أهمية وضع خطة عمل استراتيجية شاملة تعيد صف المؤسسات والتمويل والموارد لمصلحة المجموعات التي يستهدفها الصندوق سعيا لضمها إلى تيار النشاطات التنموية.

4 – **الإطار القطري والقطاعي والعقبات في وجه التنمية.** تعد جمهورية تنزانيا المتحدة من البلدان ذات الإمكانات الضخمة في إقليم أفريقيا الشرقية والجنوبية، والقادرة على التأثير على الأفق الاقتصادي والاجتماعي للإقليم. عدد سكان القطر كبير ويبلغ 34.45 مليون نسمة، ومساحته تزيد على مساحة كينيا وأوغندا مجتمعتين. وعلى الرغم من التحول الاقتصادي الرائع الذي شهده القطر خلال العقد الماضي، فإنه مازال في عداد أفقر بلدان العالم، إذ يبلغ دخل الفرد فيه 270 دولارا أمريكيا. وبالتالي فقد استفاد من مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. تهيمن توقعات النمو الزراعي على آفاق الاقتصاد في جمهورية تنزانيا المتحدة، إذ يسهم القطاع بحوالي 45% من الناتج الإجمالي المحلي ويستخدم 70% من القوة العاملة، كما يعود بنسبة 60% من العملات الأجنبية. وخلال السنوات الخمس الماضية حققت جمهورية تنزانيا المتحدة تقدما كبيرا في ميدان تحقيق استقرار الاقتصاد وإعادة هيكلته. وبالاستناد إلى الإصلاحات السابقة، يركز القطر على الحد من الفقر والحفاظ على الانضباط الضريبي عبر تخصيص الموارد للقطاعات ذات الأولوية وفقا لميزانية نقدية صارمة، وهو ما مكّنه من تحقيق معدل نمو قدره 4.9% خلال عام 2003، ويتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى 5.6% في 2004. تدل مختلف مؤشرات التنمية على أن الاقتصاد غدا اليوم أكثر مرونة واستقرارا، ويبدو في موقع يتيح له تحقيق معدل نمو يتراوح بين 7 و8 في المائة، وهو المعدل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، شريطة أن تستمر الجهات المانحة في تقديم المساعدة والدعم. وفيما يتعلق بالأداء العام للقطاع الزراعي حقق القطر تقدما مطردا ومستمرا ابتداء من قاعدة منخفضة قدرها 2.4% في عام 1997 إلى 5.5% في عام 2001. وضمن القطاع الزراعي، سجلت مصايد الأسماك أعلى معدلات النمو (7%)، تلاها قطاع المحاصيل الفرعي الذي سجل 5.9 في المائة. لكن سياسات النمو الزراعي لم تتقدم بما فيه الكفاية لتتيح استغلال إمكانات القطاع بصورة مثلى أو وضع الأطر المؤسسية اللازمة للمضي قدما في هذه العملية.

5 – إن أنواع السياسات الضرورية لتنشيط النمو لا بد وأن ترتكز إلى إطار استراتيجي يشتمل على خطة عمل كفيلة برفع العوائق الأساسية في أهم قطاعات الاقتصاد الريفي. وإذ تختلف طبيعة وأبعاد المشكلات التي تواجهها كل من القطاعات الفرعية، فإن من الممكن تحديد ثلاث قضايا مشتركة بينها وهي: (i) **البعد الاقتصادي.** تتمثل القضية الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على الأداء وعلى حوافز زيادة الإنتاج في انعدام وصول صغار المزارعين إلى التقنية الملائمة والتمويل والأسواق، مما أسفر عن تراجع تدريجي ومستمر في أسعار الإنتاج الفعلية للمحاصيل الغذائية والنقدية؛ (ii) **البيئة المؤسسية.** يواجه فقراء الريف عامة، والنساء خاصة، بيئة مؤسسية إما محايدة أو معيقة لسعيهم للخروج من حالة الفقر. ويتمثل ذلك بصورة خاصة في انعدام تعددية المزودين بالخدمات الزراعية، وعدم التركيز على تمكين منظمات المزارعين؛ (iii) **الإطار السياساتي.** تم إحراز تقدم كبير على جبهتي السياسة والأنظمة، لاسيما في ميدان القوانين الخاصة بحقوق استغلال الأراضي وحقوق المياه والتمويل الصغير والصحة الحيوانية. بيد أن هذه السياسات لم تطبق بعد بصورة كاملة.

6 – يعالج القسم الثاني وبالتفصيل أثر هذه العوائق على كل من القطاعات الفرعية وكيفية معالجتها ضمن إطار الهدف الذي أوكل به الصندوق والمتمثل في الحد من الفقر في الريف. ويعرض الملحق الثامن موجزا للعوائق القطاعية الفرعية.

7 – **تقييم الإمكانات الزراعية والإنتاجية.** جمهورية تنزانيا المتحدة غنية بالأراضي والثروة الحيوانية والموارد الطبيعية، مما يتيح لها تحقيق نمو زراعي أكثر سرعة وتنوعا، ورفع دخل الأسر عبر زيادة إنتاج المحاصيل الغذائية والنقدية. كما تتمتع مناطقها الزراعية البيئية الأربع ومنظوماتها الزراعية الست بتربة صالحة وبموارد مائية جيدة عموما، وبمعدلات هطول مناسبة، باستثناء المناطق القاحلة وشبه القاحلة. وتتجلى إمكاناتها الزراعية الضخمة من خلال قدرتها حاليا على إعاشة 4.4 مليون من أسر صغار المزارعين الذين يزرعون قرابة 3 ملايين هكتار، أو 34% فقط من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة. وتشير برامج الإنتاج التي تمولها الجهات المانحة والمنفذة في مختلف المناطق الزراعية البيئية، خاصة في المرتفعات الشمالية والجنوبية والسهول المرتفعة والمناطق الوسطى شبه القاحلة إلى إمكان زيادة إنتاجية معظم المحاصيل الزراعية والنقدية بنسبة تتراوح بين 50 و150 في المائة، من خلال تحسين الممارسات في ميداني المحاصيل وتربية المواشي (الفقرتان 17 و18).

8 – **الإطار الاستراتيجي والتوجهات المستقبلية للصندوق.** تم تحديد توجهات الاستثمار الاستراتيجية للصندوق (أنظر الإطار المنطقي ــ الملحق الثاني) على المدى المتوسط بوصفها جزءا لا يتجزأ من العملية التي يقودها القطر لتحقيق الرؤية الإنمائية لعام 2025 المتماشية والأهداف الإنمائية للألفية من خلال: (i) **تحسين المنظومات الإعاشية والأمن الغذائي لفقراء الريف** عبر خصّهم بمكانة مركزية في عملية التنمية وتوفير الخدمات وفقا لحاجاتهم وتفضيلاتهم؛ (ii) مساعدة القطر على القيام بالإصلاحات السياسية والتنظيمية الإضافية في المجالات الأساسية من النمو الريفي (مثالها التمويل الريفي، فرض الضرائب الزراعية والموارد الطبيعية)، للتوصل إلى تحرير أكبر للاقتصاد ولضمان التنافس وحوافز الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛ (iii) مساعدة المواطنين على **وضع نظام تسيير جيد وشفاف** يهدف إلى تشجيع الدمج الاجتماعي وتوطيد مساءلة المؤسسات الحالية وتحسين أداء المشاريع/البرامج التي تتلقى الدعم من الصندوق (الملحق الثالث).

9 – يقترح الصندوق إعطاء الأولوية لما يلي: (i) **استراتيجية نمو مناصرة للفقراء،** تجمع بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي للفقر بهدف تحسين منظومات المعيشة العامة لفقراء الريف، مما يتماشى والتوجيهات الأوسع امتدادا للوثيقة القطرية الخاصة باستراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية واستراتيجية تنمية القطاع الزراعي على المستوى القطري، ومع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والمجموعة الأفريقية الجنوبية للتنمية على الصعيد الإقليمي؛ (ii) **التغيير التقني** الذي سيزيد الإنتاج وإنتاجية الأراضي واليد العاملة ورأس المال عبر استخدام البذار المحسن والمدخلات والممارسات السليمة في زراعة المحاصيل؛ (iii) **دعم المؤسسات الشعبية الخاصة بالفقراء** (رابطات منتجي البذار، جمعيات مستخدمي المياه، مؤسسات التمويل الصغير، والجمعيات الخاصة بمجموعات) كي يتسنى لها التأثير على صياغة السياسة العامة والخاصة والاستثمارات والخدمات.

10 – واستنادا إلى الإطار الاستراتيجي المشار إليه أعلاه، سيقوم الصندوق بدعم عدد من البرامج القطرية التي سبق اختبارها بنجاح على مستوى طليعي أو إقليمي في طور البرامج التي نفذها الصندوق سابقا. وعبر تقديمها مساعدة إستراتيجية موجهة، ستمكن هذه البرامج القطر من توطيد مكاسبه السابقة وتخطي مرحلة التحرير إلى مستوى جديد وابتكاري ضروري لتحسين المنافسة والأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية والاقتصاد الريفي. يبين الذيلان الخامس

والتاسع على التوالي الخطوات التي اتخذها الصندوق والإطار الاستراتيجي لوثيقة الفرص الإستراتيجية القطرية وصلاته بالعمليات الوطنية والدولية. والبرامج هي:

(i) **التقنيات الزراعية والخدمات الاستشارية.** الهدف الأساسي للبرنامج الذي يدعمه الصندوق هو إعادة توجيه برنامج الإرشاد ليتحول من عملية يقودها القطاع العام إلى مزود بالنُهج المؤسسية التعددية، وذلك بهدف تحديد الطلب على خدمات الإرشاد والمعلومات المخصصة للفقراء وتوفيرها (الفقرة 28)؛

(ii) **تربية المواشي وتنمية المجموعات الزراعية الرعوية والثروة الحيوانية.** استنادا إلى خبرة برامج الصندوق في إقليم ماراً، سيشمل البرنامج الجديد الجوانب الأساسية لاقتصاد الإنتاج الحيواني التي تؤثر مباشرة على حياة المجموعة الرعوية، والتي تشمل تمكين المجموعة، البنى الأساسية لأسواق الحيوانات ومرافقها، آليات التكيّف، منظومات الإنذار المبكر، الإصلاحات ذات الصلة بالسياسة والترشيد (الفقرة 29)؛

(iii) **تنمية منظومات الري الصغيرة.** تبعا للتجارب المبتكرة التي قام بها برنامج تنمية الري التشاركي، سيقوم هذا البرنامج باستغلال وتوسيع منظومات التحكم في المياه وإدارتها التي تتماشى كلفتها مع فعاليتها، بهدف تلبية الاحتياجات المتضاربة لسكان الريف من المياه (مثلا: ري المحاصيل، مياه الشرب للإنسان والحيوان، توليد الطاقة) (الفقرة 30)؛

(iv) **تنمية النشاطات الصغيرة في ميدان التجهيز الزراعي والنشاطات الصغيرة المولدة للدخل.** فتحت عملية التحرير الباب أمام التنمية بقيادة القطاع الخاص في ميدان نشاطات التجهيز الزراعي والأعمال الزراعية الصغيرة والنشاطات غير الزراعية المولدة للدخل. لكن هذه العملية لن تأتي بثمارها كاملة إلا إذا تم توسيعها وتعميقها من خلال إيجاد حوافز إضافية للاستثمارات والابتكار والسياسات المفضية إليها (الفقرة 31)؛

(v) **الخدمات الصحية والإصحاح ومكافحة فيروس المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب.** ضمن هذا البرنامج، سيشارك كل من الصندوق والصندوق البلجيكي للحفاظ على الحياة في الإطار الوطني المتعدد الاستراتيجيات للصحة والتزويد بالمياه ومكافحة فيروس المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب، مع التركيز على المناطق الريفية. واستنادا إلى تجربته ومعرفته، سيسعى الصندوق إلى الحد من الآثار السلبية لفيروس المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب على التنمية الزراعية، وسيركز على تدابير الوقاية منهما (الفقرة 32 هـ).

مجالات الحوار السياساتي والتنسيق بين الجهات المانحة وإدارة الحافظة

11 - **الحوار السياساتي.** يقوم الصندوق حاليا، وبالتعاون مع جهات مانحة أخرى، بمساعدة الحكومة في تطوير سياسة مفصلة وإطار ميداني لمؤسسات التمويل الصغير الشعبية، وترشيد نظام الضرائب الزراعية، واسترداد تكاليف منظومات الري بصورة ملائمة، وإنشاء منظومة اتصالات لتقديم معلومات عن الأسواق وعن سياسات التسعير. كما تقدم المساعدة حاليا للحد من التشوهات الاقتصادية وضمان كفاءة القطاع الزراعي. وسيقدم الصندوق يد العون للحكومة

لحل بعض المسائل الأساسية التي تم تبينها ضمن إطار استراتيجية تنمية القطاع الزراعي واستراتيجية التنمية الريفية، والمتعلقة بالسياسات الخاصة بالأراضي والمياه والتمويل الصغير، ورفع الحواجز الحقيقية للتسويق والتجارة، وتحسين استرداد التكاليف، والاستدامة، واللامركزية في عمليات اتخاذ القرار (الفقرة 35).

12 – **التنسيق والتكامل بين الجهات المانحة.** ضمن هذا الإطار الأوسع، ستضمن "خريطة الطريق" التي وضعها الصندوق والمشار إليها في هذه الوثيقة التكامل والصلات الضرورية مع العمليات الأخرى في القطر ــ المتعددة الأطراف والثنائية على حد سواء ــ للتوصل إلى رؤية مشتركة. وسيجري التنسيق لتطبيق وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه وضمان انسجامها عبر الآليات والإجراءات الإدارية التي سبق وضعها بإشراف المجلس الوطني للتنمية الريفية ولجنة التنسيق الوزارية في ميدان الزراعة، وبحيث تبقى وزارة المالية الوكالة الأساسية المخولة بالتصريح فيما يتعلق بإدارة صندوق القروض. إضافة إلى ذلك، ولتعزيز إمكانات التمويل المشترك، سيسعى الصندوق إلى إيجاد تفاهمات مشتركة مع كافة الشركاء، عبر تبيّن وتحديد مجالات التحالف الاستراتيجي والتعاون، ضمن إطار البرامج التي ستحظى بالدعم في المستقبل (الفقرة 34).

13 – **إدارة الحافظة وأداؤها.** سيجرى تقييم معمق للبرنامج القطري وتقييم خاص بالمشروع بهدف تيسير التوجيه الميداني لتحسين أداء الحافظة الحالية ولتحديد المسائل والسياسات الخاصة التي ستسير وفقها عمليات التدخل المستقبلية. ويعرض القسم الأول غالبية الشواغل الميدانية، كما يشمل الاتفاق عند نهاية التقييم (الذيل السادس) موجزا لها. بيد أن العديد من المسائل المشتركة بين القطاعات قد برزت وتتطلب مزيدا من المداولات، من بينها: **خصخصة النشاطات الزراعية** وإضفاء مزيد من الفعالية على دور القطاع العام؛ **تحديد متطلبات المستفيدين ووضع استراتيجيات خروج ملائمة** لضمان الاستدامة بعد انتهاء البرنامج؛ **تشجيع ممارسات التسيير السليمة والمساءلة** ضمن الوكالات العامة والخاصة الموكلة بالتنفيذ؛ **إنشاء منظومة شبكة كمبيوترية لتسهيل إدارة الديون** (الفقرة 36).

14 – **الاستنتاجات والتوصيات فيما يتعلق بأعمال المتابعة.** ضمن الإطار الاستراتيجي المقترح اتفقت الحكومة والصندوق على ضمّ البرامج الاستثمارية التالية **إلى ذخيرة الإقراض المتوسطة الأمد خلال الفترة 2004 ــ2007:**

(i) برنامج التقنيات الزراعية والخدمات الاستشارية؛

(ii) برنامج تنمية مجموعات المزارعين الرعويين والثروة الحيوانية؛

(iii) برنامج الري التشاركي الصغير؛

(iv) برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغيرة والمتوسطة والتجهيز الزراعي؛

(v) برنامج الخدمات الصحية والإصحاح ومكافحة فيروس المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب.

جمهورية تنزانيا المتحدة
وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية

أولا – المقدمة

1 - وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه هي حصيلة تعاون مشترك بين حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، يهدف إلى وضع خطة مساعدة متسقة ستسهم في تحقيق الأهداف التي تنشدها رؤية تنزانيا الإنمائية لعام 2025 والأهداف الإنمائية للألفية، وتستخدم في الوقت نفسه كأداة لترجمة وتطبيق خطة الصندوق المتوسطة الأمد للحد من الفقر. وضمن هذا الإطار الشامل تتمثل أهم أهداف الوثيقة بما يلي:

(i) إيجاد رؤية استشرافية تاريخية لوضع تنزانيا الاقتصادي الكلي والجزئي، تتضمن إشارة خاصة إلى الزراعة والتنمية الريفية، وتحليل أدائها فيما يخص النمو والتنمية المستدامة والعولمة والتسيير السليم؛

(ii) تعميق الفهم لوضع الفقر في تنزانيا وأسبابه الكامنة ونتائجه، وتحديد التحديات الحالية ضمن إطار وثيقة استراتيجية الحد من الفقر والأهداف الإنمائية للألفية والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وتبيّن الطرق والوسائل لتحقيق الأهداف المتفق عليها وفق هذه الخطط؛

(iii) وضع استراتيجية استثمار متوسطة الأمد ضمن إطار الخطة الاستشرافية للإيفاء بالأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، واقتراح خطوات وجداول أعمال الاستثمار الملائمة وفقا لما اتفق عليه خلال المشاورات مع مختلف أصحاب الشأن خلال حلقة عمل الصندوق الإقليمية وحلقة عمل تقييم الحوافظ القطرية وحلقة عمل الفرص الاستراتيجية القطرية المنعقدة على التوالي في دار السلام في مايو/أيار 2002 ونوفمبر/تشرين الثاني 2002 وسبتمبر/أيلول 2003؛

(iv) تشجيع العودة إلى مشاركة هامة، وتسريع وتيرة التنمية الريفية من خلال التشديد على أن غالبية التنزانيين الفقراء يعيشون في المناطق الريفية وأنهم يعتمدون اعتمادا كبيرا على الزراعة والنشاطات المستندة إليها لتأمين معيشتهم.

2 - تشير هذه الوثيقة إلى الحاجة لخطة استراتيجية شاملة تعيد توجيه المؤسسات الحكومية والأموال والموارد لما فيه مصلحة فقراء الريف، وتعيد ضم هذه المجموعة المحرومة إلى تيار النشاطات التنموية.

ثانيا – الظروف الاقتصادية والقطاعية وإطار الفقر الريفي

ألف – الخلفية الاقتصادية للقطر

3 - يقدم هذا القسم لمحة عامة عن الاتجاهات التي شهدها المجتمع الريفي والاقتصاد التنزاني خلال العقد الماضي. من الناحية الجغرافية تحتل جمهورية تنزانيا المتحدة مساحة تزيد عن مساحة كينيا وأوغندا مجتمعتين وتشغل

مساحة قدرها 200 945 كيلومتر مربع على ساحل شرق أفريقيا وجزيرتي زنزيبار وبمبا، كما يبلغ عدد سكانها 34.45 مليون نسمة (2001). المناخ في تنزانيا استوائي وتختلف درجات الحرارة وفقا للارتفاع. وبالرغم من أن الكثافة السكانية في تنزانيا تتراوح اليوم عند 31 نسمة/كيلومتر مربع فقط، فإن عدد السكان يرتفع سريعا بمعدل 3.1% سنويا. يعيش قرابة 70% من السكان في حوالي 8000 قرية في المناطق الريفية التي تعتبر المحرك الاقتصادي لتنزانيا، إذ تنتج قرابة 80% من الناتج الإجمالي المحلي. دخل الفرد في جمهورية تنزانيا المتحدة من أقل المداخيل في العالم (270 دولارا أمريكيا)، وهو يعاني من انتشار الفقر والأمراض وقلة التغذية.

4 - أحرز القطر تقدما ملموسا خلال الأعوام الخمسة الماضية في سعيه لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي عبر تحرير التجارة والإدارة الكفوءة للمنظومتين النقدية والميزانية، بما في ذلك تحرير سياسات التسعير وخدمات التسويق. وقد كان لهذه الإصلاحات عظيم الأثر على الاقتصاد فأسفرت عن معدل نمو اقتصادي سنوي للناتج الإجمالي المحلي يقارب 4.6% خلال الفترة 1997 ــ 2001. وعلى الرغم من التباطؤ العالمي في عام 2001، سجل الاقتصاد التنزاني معدل نمو قدره 5.6% مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 2.5% ومتوسط الاقتصادات الأفريقية البالغ 3.7%. والعوامل التي أسهمت في النمو المتسارع هي قدرة الحكومة على خفض التضخم (من 35.5% عام 1994 إلى 5.2% في 2001) ورفع تكوين رأس المال (بنسبة 5.8%) والنمو الزراعي (بنسبة 5.5%). وقد سجل الاقتصاد أداء جيدا حتى الحين، وواكبته معونة هامة من الجهات المانحة لمساعدة القطر على القيام بالإصلاحات الهيكلية والاستثمارات اللازمة لتحسين ظروف معيشة السكان في كافة القطاعات.

5 - بيد أن هناك عوائق تمنع التسريع الإضافي للاقتصاد، وهي: قدرة الحكومة المحدودة على توليد العائدات الملائمة من المصادر الداخلية، ارتفاع مدفوعات خدمة الدين البالغ 8.3 مليار دولار أمريكي (منها 7.4 مليار دولار أمريكي من الديون الخارجية)، استمرار عجز الحساب الجاري الذي يقدر بحوالي 6.5% من الناتج الإجمالي المحلي في 2001، التراجع الحاد لقيمة الشلن التنزاني بسبب التباطؤ في تدفق العملات الأجنبية إلى البلاد، تزايد الطلب على الواردات. إن استمرار الوصول إلى المعونة التنموية عامل أساسي لتمكين القطر من القيام بالتدابير الإصلاحية المقررة في ميادين الوساطة المالية والتنمية الزراعية والحد من الفقر وترشيد عمليات القطاع العام.

باء ــ القطاع الزراعي

6 - يرتبط النمو الاقتصادي ومؤشرات الرفاه في جمهورية تنزانيا المتحدة ارتباطا وثيقا بأداء القطاع الزراعي، فهو القطاع المسيطر والأكثر نشاطا، إذ يستخدم قرابة 85% من مجموع القوة العاملة وقد أسهم بنسبة 73% من الصادرات، كما أسهم سنويا بنسبة 48% وسطيا من الناتج الإجمالي المحلي خلال الفترة 1997 – 2001[1]. وتعود الزراعة بحوالي 90% من مجموع دخل الـ20% الأكثر فقرا من السكان و64% من دخل الـ20% الأغنى. إنتاج المحاصيل هو أكبر القطاعات الزراعية الفرعية، حيث يسهم بنسبة 65% من الناتج الإجمالي المحلي. وأهم المحاصيل الغذائية هي: الذرة والسرغم والدخن والموز والكسافا والأرز والفاصولياء والبطاطا الحلوة والقمح والبقول. ورغم التغيرات المناخية السنوية، بما فيها الكوارث الطبيعية، فإن القطاع الزراعي سجل تحسنا تدريجيا ومستمرا، فارتفع

[1] الاستطلاع الاقتصادي لعام 2001. لجنة التخطيط التابعة للحكومة، دار السلام، يونيو 2002.

معدل نموه من 2.4% عام 1997 إلى 5.5% عام 2001. وضمن القطاع الزراعي سجلت مصايد الأسماك أعلى معدلات النمو (7.0%)، تلاها قطاع المحاصيل الفرعي (5.9%). يكمن السبب الأساسي وراء تحسن الإنتاج في تحرير السياسات الاقتصادية المتعلقة بأنظمة التسعير والتسويق، وإعادة هيكلة الخدمات الخاصة بالمحاصيل الغذائية. وقد ساعدت هذه الإصلاحات على توسيع التجارة ضمن القطر وخارجه، وجعلت من جمهورية تنزانيا المتحدة مزودا هاما بالغذاء لكافة البلدان المجاورة. ويعود جزء كبير من النجاح إلى الدعم الذي تلقته مختلف الابتكارات المنبثقة عن التكنولوجيا من الصندوق والجهات المانحة الأخرى، خاصة توسيع منشآت الري وإدخال البذار عالي المردود (الأرز، الذرة، الفاصولياء)، والتي ترافقت بتطبيق تقنيات الإدارة المتكاملة للآفات/المكافحة المتكاملة للآفات عبر التغذية، استخدام منظومة إرشاد يديرها المزارعون وتعمل لصالحهم (مدارس المزارعين الميدانية)، تقوية المنظمات غير الحكومية ومنظمات المزارعين الشعبية على غرار جمعيات مستخدمي المياه ومنظمات المنتجين ومؤسسات التمويل الصغير وتعاونيات الادخار والائتمان. يتركز إنتاج المحاصيل النقدية كالبن وقصب السكر والقطن والتبغ وجوز الكاشيو والسيسال والشاي في يد صغار المزارعين بصورة أساسية. بيد أن القطاع الفرعي عانى خلال العامين الماضيين من تقلبات واسعة النطاق في الأسعار الدولية للسلع الأولية، ومن تشوهات السوق الدولية وسوء إدارة المجالس والتعاونيات الخاصة بالمحاصيل التي تسيطر عليها الحكومة، ومن غياب رقابة فعالة على النوعية وانعدام مرافق التجهيز. وعلى نفس المنوال استمر ركود قطاع المواشي الفرعي بالرغم من إمكاناته الضخمة، إذ لم يجر دمجه بالصورة الملائمة ضمن المنظومة الزراعية بسبب انعدام السياسات المساعدة والحوافز.

7 - وبالتالي فإن القطاع الزراعي (بما في ذلك الإنتاج الحيواني ومصايد الأسماك) لم يحقق الأداء المرجو مقارنة بإمكاناته الفعلية، وذلك بسبب عدم توفر التقنيات الملائمة والتمويل والروابط مع السوق وغيرها من الترتيبات المؤسسية. بيد أن الجانب الإيجابي يتمثل في التزام الحكومة التزاما كاملا بالأهداف الإنمائية للألفية الرامية إلى خفض الفقر المدقع إلى النصف بحلول عام 2015. إن ترجمة هذا الالتزام على أرض الواقع تتطلب تحقيق معدل نمو بين 6 و8% سنويا خلال هذه الفترة. وإذ تتوفر للاقتصاد الريفي قدرة هائلة لتحقيق هذا الهدف وفق أساس مستدام، فإن على الحكومة القيام بعملية إعادة هيكلة جذرية لرفع أهم العوائق التي تواجهها ميادين النمو الأساسية، على غرار المحاصيل والإنتاج الحيواني والموارد الطبيعية والصناعات الزراعية التي تتوفر لديها إمكانات وقدرات كبيرة تمكنها من الحد من اتساع وشدة الفقر الريفي (الذيل الثامن). ويتعين أن تتركز السياسات الرامية إلى تنشيط هذا النمو ضمن إطار استراتيجي يشتمل على خطط عمل لإزالة العوائق القطرية الأساسية والخاصة ضمن الشرائح التالية من الاقتصاد الريفي:

8 - **إنتاج المحاصيل الزراعية والإنتاجية والتكنولوجيا.** يعود السبب الأساسي وراء الفقر في المناطق الريفية إلى انخفاض إنتاجية المزارع المتأتية عن انخفاض المدخلات في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية وسوء ممارسات التربية. ورغم ارتفاع الإنتاج خلال النصف الثاني من التسعينات فقد استمر ركود الإنتاجية العامة. ويسري ذلك أيضا على المحاصيل النقدية كالبن والقطن وقصب السكر وجوز الكاشيو. تتمثل أهم العوامل التي أدت إلى هذا الوضع في: (i) تراجع أسعار المنتجين الفعلية لكافة المحاصيل الغذائية والتصديرية بمعدل 40 إلى 60% و25 إلى 70%[2] على

[2] المذكرة الاقتصادية القطرية. البنك الدولي، سبتمبر/أيلول 2001.

التوالي، بسبب ارتفاع أسعار الصرف الفعلية وعدم توازن شروط التجارة بين السلع الزراعية والصناعية وتدهور التجارة الدولية خلال العقد الماضي؛ (ii) الانخفاض التدريجي في ربحية إنتاج المحاصيل الغذائية بسبب سحب الإعانات على المدخلات والارتفاع الناجم عن ذلك في الأسعار الفعلية لمدخلات الإنتاج، خاصة الأسمدة التي ضربت أسعارها بـ2.5 إلى 3.9 نسبة لمعدل سعر المحاصيل الغذائية والنقدية[3]؛ (iii) هوامش التسويق المرتفعة بصورة غير طبيعية لكل من محاصيل التصدير والمحاصيل الغذائية والتي تشكل على التوالي 48% و25% من أسعار تسليمها على السفينة، والمتأتية بصورة أساسية عن عدم الاندماج في السوق بصورة ملائمة وانعدام البنى الأساسية والمرافق الملائمة في المناطق الريفية؛ (iv) تراجع التمويل الزراعي المتوفر من الوسطاء الماليين الرسميين للمزارعين من 25% في 1980 إلى أقل من 5% في 2001.

9 - يضاف إلى هذه العوامل الاقتصادية مسائل مؤسسية وهيكلية أخرى منها: (i) انعدام التعددية بين صفوف المزودين بالخدمات الزراعية القادرين على تقديم خدمات تلبي حاجات المزارعين بأسعار معقولة؛ (ii) التدهور التدريجي في استثمارات القطاع العام (من 21% من مجموع مخصصات الميزانية في عام 1980 إلى 2.1% في عام 1998، لكنها عادت وارتفعت قليلا إلى 6.5% في عامي 2003/2002) مما أثر سلبا على إنتاجية الأرض واليد العاملة ورأس المال؛ (iii) عدم ملاءمة القوانين الخاصة بالأراضي، بما فيها حقوق الاستغلال وحقوق المياه التي جعلت من الصعب على المزارعين الحصول على التمويل من المصارف للاستثمارات التكميلية الضرورية لزيادة إنتاجية الأرض؛ (iv) انعدام سلطة المزارعين الملائمة وعدم وجود سياسة للميكنة، مما يشكل عائقا هاما أمام الإنتاج وإنتاجية الأرض، وبالتالي فإن مساحة الأراضي المستخدمة لا تتعدى 34% فقط من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، ويزرع 70% منها باستخدام أدوات بدائية كالمعاول اليدوية؛ (v) انعدام منشآت الري التي تسيّرها المجموعات المحلية، ذات المردودية الجيدة مقارنة بالتكاليف، والتي تقود التغيير التكنولوجي من خلال تحسين إنتاج المزارع الصغيرة والمتوسطة باستخدام أنواع مختلفة من البذار المحسّن.

10 - **المعوقات في ميداني الإنتاج الحيواني والموارد الطبيعية.** الإنتاج الحيواني جزء لا يتجزأ من منظومة المزارعين الإعاشية في ثلاث من المناطق الزراعية البيئية من جمهورية تنزانيا المتحدة، والتي ترتبط فيها المنظمات الاجتماعية والإدارة البيئية ومنظومات الإنتاج. وبصورة عامة توفر الثروة الحيوانية قرابة 30% من مجموع الدخل النقدي و70% من البروتينات المستهلكة و 20% من فرص العمل في المناطق الريفية. بيد أن معدل نموها بقي ثابتا تقريبا فيما ارتفعت القيمة المضافة للقطاع بنسبة 8% فقط مقارنة بنسبة 36% لقطاع المحاصيل خلال العقدين الماضيين. وقد تأتى هذا الأداء السيئ عن: (i) عدم توفر الخدمات الصحية الحيوانية الملائمة مما يؤدي إلى تفشي الأوبئة والأمراض المنقولة على نطاق واسع، ومما أدى إلى ارتفاع معدل نفوق الأبقار والعجول إلى 20 و40% على التوالي، وإلى خسارة تقدر بحوالي 110 ملايين دولار أمريكي سنويا. كما أثر انعدام الخدمات الصحية سلبا على تشجيع سلالات الأبقار المهجنة التي تنتج عشر أضعاف كمية الحليب التي تنتجها سلالة الأبقار المحلية؛ (ii) قدم وضعف الإطار التنظيمي، إذ أن غالبية القوانين المتعلقة بالصحة الحيوانية والأمراض تعود إلى 20 عاما مضت وتحتاج إلى التحديث وإلى إدماجها بخدمات تكميلية بالتشاور مع المزارعين؛ (iii) القوانين والترتيبات المؤسسية المبهمة أو غير

[3] *الزراعة*: الأداء والاستراتيجيات لأغراض النمو المستدام، وزارة الزراعة والأمن الغذائي، دار السلام فبراير/شباط *2000*.

المميزة المتعلقة بحقوق استغلال الأراضي والمياه، والتي تحتاج إلى التحسين بغرض تشجيع الاستثمار والحد من تدهور الأراضي وتحسين إدارة المياه؛ (iv) انعدام البنى الأساسية للأسواق والتسويق مما يعيق استغلال الإمكانات الاقتصادية للتجارة الداخلية والخارجية وإنتاجية الثروة الحيوانية (من حيث إنتاج اللحوم والحليب) وتحقيق أرباح أكبر لمالكي القطعان والعاملين في ميدان الزراعة الرعوية؛ (v) الجفاف الدوري وتدهور المراعي، مما أثر سلبا على الثروة الحيوانية وعلى نوعية المنتجات، خاصة بسبب فقدان التربة وامتداد الأدغال وتردي التنوع الحيوي وإزالة الغابات. ويمكن معالجة هذه المشاكل عبر إدماج تدابير الحفاظ على التربة والمياه وإدارة المراعي ضمن المنظومة الزراعية الخاصة بالمجموعة المحلية.

11 - **التجهيز الزراعي الصغير والمعوقات الصناعية**. يسهم التجهيز الزراعي والصناعات القائمة على الزراعة بحوالي 60% من القيمة المضافة للصناعة، وتعود بحوالي 18% من مجموع قيمة الصادرات[4]. ونظرا لانعدام الحوافز الملائمة والفرص على المستوى الداخلي فإن المحاصيل الصناعية (بما فيها الفاكهة والخضر) تصدّر اليوم أو تهدر بسبب قلة الاستهلاك المحلي أو انخفاض القدرة الاستيعابية التي تتراوح بين 10 و30 في المائة. وتشير البيانات الأخيرة إلى أن 95% من جوز الكاشيو يصدر دون أي تجهيز وأن 4% فقط من الفاكهة والخضر المتوفرة تجهز محليا. وللمعوقات البنيوية أثر شالّ على كافة عناصر القطاع الفرعي، وهي: (i) معوقات التجهيز المتعلقة أساسا بقلة الكفاءة الفنية وانخفاض معدل الاسترداد، وعدم توفر الآلات الحديثة، وقلة كفاءة الخبرات المحلية وعدم توفر البنى الأساسية الضرورية (كالكهرباء ووكالات الإمداد والخدمات) وقطع الغيار وخدمات التصليح والصيانة. فمن إجمالي قدرة تجهيز البن والقطن والشاي والسكر لا يستخدم حاليا سوى 30 و60 و68 و10% على التوالي، فيما يتراوح استخدام قدرات التجهيز لجوز الكاشيو والسيسال والبيرثرين والزيوت الصالحة للأكل بين 5 و30 في المائة؛ (ii) تؤثر معوقات التسويق سلبا على كافة عناصر الصناعة (من حوافز الإنتاج إلى التكاليف والنوعية والتسعير والصادرات). وكنتيجة لذلك يتلقى المزارعون 20 إلى 30% فقط من سعر التسليم على السفينة، مما يشكل مثبطا للإنتاج؛ (iii) المعوقات المالية التي تواجه صغار المجهزين أو أصحاب الأعمال غير القادرين على الوصول إلى الخدمات المالية العادية الضرورية للمعاملات التجارية، بما فيها رأس المال العامل، وذلك بسبب ندرة المصارف التجارية في المناطق الريفية.

12 - **الصحة والإصحاح وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب**. ترتفع الإصابة بالملاريا والسل وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتنتشر بسرعة، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية. وتشير الدراسات[5] إلى أن قرابة 1.5 مليون تنزاني مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وأن أعمار 70% منهم تتراوح بين 15 و59 سنة، وهي الشريحة الأكثر إنتاجية، وأن 60 إلى 80% منهم من النساء. وفي عام 2001 طلب قرابة 2.5 مليون نسمة استشارة طبية في مراكز المناطق الريفية، وكان ثلثهم من المصابين بالملاريا. ولا يتوفر الماء النظيف من الأنابيب إلا لنسبة 1% من الأسر الريفية، فيما يحصل 65.5% منها على ماء الشرب من مصادر مياه غير محمية. إن الأثر المتراكم الناجم عن انعدام الخدمات الاجتماعية شديد على مستوى أسر المزارعين ويزيد من ضعفها حيال انعدام الأمن الغذائي والإعاشي، كما يدفع بها غالبا إلى

[4] الزراعة – الأداء والاستراتيجية، وزارة الزراعة والأمن الغذائي، دار السلام، فبراير/شباط *2000*.
[5] تطوير خط أساسي للفقر في تنزانيا، NBS وإدارة السياسات في اكسفورد، مايو/آيار *2000*.

هاوية الفقر. وتؤثر هذه الأمراض الثلاثة، خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب تأثيرا سلبيا على كافة جوانب الأنشطة الاقتصادية لفقراء الريف من خلال: (i) خسارة اليد العاملة الزراعية وغير الزراعية التي تتراوح بين 13 و27% خلال فترات الإنتاج الأساسية؛ (ii) تردي الدخل وتدهور أسس الأصول الأسرية من خلال استنزاف المدخرات والاضطرار إلى التخلي عن الأصول والحيوانات، مما يقلل من فرص الاستثمار المحتملة في ميدان الزراعة؛ (iii) ضياع المعارف الزراعية والمهارات ورأس المال الاجتماعي بسبب الوفيات المبكرة أو عدم القدرة على أداء الأعمال الإنتاجية التي تتطلب جهدا بدنيا. كما تزداد هذه المشاكل حدة بسبب القضايا الإدارية والتنظيمية والسياسية التي تبرز لدى التعامل مع هذه الأمراض، وبخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وبسبب السلوك الثقافي الذي يمنع التواصل الضروري للوقاية والتشخيص والعلاج.

جيم ــ الفقر الريفي

13 - تراجع الفقر الريفي في جمهورية تنزانيا المتحدة من 65% في عام 1985 إلى 51% في عام 1991، ثم إلى 38.7% في عام 2001. ويتجلى هذا التقدم الملحوظ في مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والذي ارتفع من 0.266 في عام 1991 إلى 0.421 في عام 2002. لكن الفقر ما زال واسع الانتشار وحادا، وهو ظاهرة ريفية عموما، حيث يعيش قرابة 85% من الفقراء في المناطق الريفية ويعولون على الزراعة باعتبارها المصدر الأساسي للدخل والإعاشة. ويدل الاستطلاع الأسري لعامي 2001/2000 على أن 20.4% من سكان الريف يعيشون في فقر مدقع مقارنة بخط الفقر الغذائي، وأن قرابة 38.7% يعدون من الفقراء[6]. وفي قطاع الزراعة يلاحظ أن منتجي المحاصيل الغذائية أفقر على العموم من منتجي المحاصيل النقدية، لكنهم يعملون جميعا تحت وطأة معوقات دورية وبنيوية ويتعرضون لكوارث طبيعية متكررة (الجفاف والفيضانات)، كما يعانون من انعدام الصلات بالسوق وعدم توفر المدخلات والتمويل ومياه الري. ويبدو أن فوارق الدخل في المناطق الريفية المقاسة وفقا لمُعامل جيني قد بقيت ثابتة إلى حد ما عند 0.33 وتتأصل جذورها في فوارق الوصول إلى الأصول الإنتاجية، بما فيها الأرض والتمويل والثروة الحيوانية والتعليم. ووفقا لاستطلاع لسمات الفقر لدى الأسر الريفية، انخفضت نسبة سكان الريف الذين ينتجون الغذاء للاستهلاك المنزلي من 42% في 1992/1991 إلى 32% في 2001/2000. ولا يتوفر الوصول إلى مياه الشرب النظيفة إلا لنسبة 28% من الأسر الريفية، كما أن 29% من البالغين لم يحصلوا على أي تعليم ابتدائي. ولم يحصل 34% من الأفراد على أي علاج طبي[7]. وهناك دلائل واضحة على أن الفقر يزداد مع ازدياد البعد عن الأسواق وعن مصادر الإمداد بمياه الشرب والعيادات الصحية.

14 - يتفاوت معدل الفقر تفاوتا كبيرا عبر البلاد، لكنه يسجل أعلى أرقامه بين صفوف الأسر الريفية التي تعيش في الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة، والتي تعتمد اعتمادا كاملا على تربية الحيوانات وإنتاج المحاصيل الغذائية. وفيما يتعلق بالاستهلاك يعد سكان المرتفعات الوسطى والشمالية الشريحة الأفقر تغذية (الجدول 1). أما من حيث عمق وشدة

[6] استنادا إلى *استطلاع الميزانية الأسرية لعامي 2001/2000*، حدد مكتب الرئيس خطين للفقر: خط الفقر الغذائي المتمثل في مستوى دخل غير كاف لتلبية متطلبات الغذاء الأساسية للحياة، وخط فقر أساسي يتمثل في الدخل الأدنى اللازم لتلبية الحاجات الأساسية الأخرى بالإضافة إلى الغذاء.

[7] *المسح الاقتصادي 2001، هيئة التخطيط، دار السلام، يونيو/حزيران 2002.*

الفقر فإن مناطق المرتفعات الساحلية والجنوبية هي الأشد فقرا. وبالنظر إلى رسم السياسة والاستراتيجية، لا يتميز أي إقليم عن الآخر وتعد جميعها فقيرة للغاية وفقا لأي من المعايير الدولية.

الجدول 1: استهلاك الغذاء اليومي وفقا المنظومة الزراعية

المنظومة الزراعية	المنطقة	الطاقة اليومية للفرد بالسعرات الحرارية	حصة الفرد اليومية من البروتينات بالغرامات
الكاشيو/الكسافا	الساحل الجنوبي	2 141	52
الذرة، البن، الماشية	المرتفعات الجنوبية	2 510	76
القطن، الأرز، السرغم	المنطقة الوسطى شبه القاحلة	1 547	52
الزراعة الرعوية	مناطق الزراعة الرعوية، المناطق شبه القاحلة	2 168	80
البن، الموز، الحليب ومشتقاته	المرتفعات الشمالية	1 606	41

المصدر: البنك الدولي ــ مذكرة القطاع الزراعي، 1994.

15 - **بعد التمايز بين الجنسين في الفقر** في جمهورية تنزانيا المتحدة مريع. فمن حيث المبدأ توجد قوانين لضمان المساواة الكاملة للنساء، لكن القانون العام والاتفاقات والعادات الاجتماعية تحد من تطبيق هذه القوانين بصورة ملائمة. وبالرغم من أن النساء يترأسن بحكم الواقع 25% من مجموع الأسر فإن متوسط دخلها أقل بنسبة 45% من دخل الأسر التي يترأسها الرجال، ويقدر أن 69% من هذه الأسر تعيش تحت خط الفقر. كما أن تعليم النساء ووصولهن إلى وسائل الإنتاج الاقتصادية (كالأراضي) وامتلاكهن للأصول والقدرة على شراء المدخلات (بما في ذلك من وكالات الدعم الحكومية) محدود للغاية، مما يزيد من انعدام أمنهن من حيث الدخل والغذاء. وقد زاد فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب من تزعزع ظروف النساء، إذ يؤثر سلبا على مساهمتهن كعاملات في ميدان الزراعة ويحد من قدرتهن على ممارسة نشاطات أخرى مولدة للدخل. كما أن إدراك أسباب الفقر يختلف بين النساء والرجال، إذ يتمثل الفقر بالنسبة للنساء في قلة الغذاء والماء، فيما يعتبر الرجال أن انعدام وسائل النقل هو العائق الأساسي أمام التنمية (أنظر الجدول 2).

الجدول 2: النشاطات ذات الأولوية (بالنسبة المئوية)

العنصر/النشاط	النساء	الرجال
وسائل النقل	04	28
المدخلات الزراعية	54	23
المياه	64	24
قلة الغذاء	71	34
التعليم	35	17

المصدر: البنك الدولي، *تنزانيا – تحدي إصلاحات النمو والدخل والرفاه، مايو/أيار 1996* مسح عشوائي.

16 - تقر الحكومة بأن النساء يسهمن بنسبة 60 إلى 80% من عملهن في الإنتاج الزراعي وغيره من النشاطات المولدة للدخل، وطورت بالتالي سياسة مساواة بين الجنسين ستسهم في ضم هذه المسألة إلى استراتيجيتها للحد من الفقر وإلى الميزانية من خلال خطة الإنفاق المتوسطة الأمد/عملية استعراض الإنفاق العام. وقد بدأ الصندوق بتحليل مفصل وتقييم لمسألة المساواة بين الجنسين في كافة برامجه المنفذة في جمهورية تنزانيا المتحدة بحيث تعكس حاجات وأولويات النساء. واستنادا إلى هذه التقييمات تم وضع أدوات قانونية وإجراءات ميدانية لضمان مشاركة النساء وتمكينهن ضمن البرامج، وضمان وصولهن إلى الموارد المتاحة للقطر.

دال ــ معوقات وفرص الحد من الفقر

17 - تمتلك جمهورية تنزانيا المتحدة الكثير من الأراضي الخصبة والحيوانات والموارد الطبيعية، مما ييسر لها تحقيق نمو زراعي أسرع وتيرة وأكثر تنوعا، ورفع مستوى الدخل عبر زيادة الإنتاج من المحاصيل الغذائية والنقدية. وعلى العموم تتمتع مناطقها الزراعية البيئية الأربع ومنظوماتها الزراعية الست[8] بتربة جيدة وبموارد مائية تترافق بمعدلات هطول ملائمة (باستثناء الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة). ويتمثل الدليل على إمكاناتها الزراعية الضخمة في أنها تكفي حاليا 4.4 مليون من أسر صغار المزارعين الذين يزرعون قرابة 3 ملايين هكتار، أو 34% فقط من مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة. بيد أن صغار المزارعين ما زالوا يستخدمون طرق الزراعة التقليدية التي تترافق بمستوى تكنولوجي منخفض ومدخلات غير ملائمة وبسوء ممارسات إدارة المزارع. ومن بين الأقاليم الوارد ذكرها في الذيل العاشر، تتمتع مناطق المرتفعات، بما فيها السهول المرتفعة بآفاق أفضل نسبيا لزيادة إنتاج البن والموز ونباتات الزينة باستخدام طرق الزراعة المتداخلة، ولزيادة إنتاج الحبوب كالذرة والحبوب البقولية باستخدام طرائق الزراعة المتداخلة خارج مناطق المزروعات المعمرة. ونظرا لكميات الهطول الكبيرة فإن الخضر ذات القيمة المرتفعة وغيرها من المحاصيل يمكن أن تشكل مصادر هامة للدخل، إذا ما أقيمت الصلات الملائمة مع الأسواق. للمناطق القاحلة وشبه القاحلة إمكانات قليلة نسبيا لإنتاج المحاصيل المستدام، لكن من الممكن استخدامها كمناطق للرعي الانتشاري قليل الكثافة، ويضاف إلى ذلك زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف كالكسافا والسرغم والدخن والسيسال. أما المحاصيل الأكثر ملاءمة للمنطقة الساحلية فهي جوز الكاشيو وجوز الهند والمحاصيل النقدية التقليدية، لكن من المتعذر توسيع نطاق زراعة هذه المحاصيل إلا برفع أسعار المنتجين وتحسين بنية التسويق الأساسية والترتيبات المحلية. كذلك فإن إمكانية زيادة مردود الأرز وقصب السكر كبيرة في **منطقة** السهول الغرينية، لاسيما وأن صغار المزارعين يستخدمون حاليا تقنيات بدائية وطرائق الري بالأخاديد.

18 - خلال المرحلة التالية من الإصلاحات، يجب التركيز على تجاوز المعوقات الأساسية بهدف استغلال إمكانات الزراعة كامل الاستغلال، مما يتطلب إجراء التغييرات الأساسية والاستراتيجية التالية في قطاع الزراعة: (i) التغير التكنولوجي الشامل الذي سيستدعي إعادة تنظيم البحوث الزراعية ونظم الإرشاد كي تتمكن من تلبية حاجات المزارعين وتسهل وصولهم إلى التمويل والمياه والمعلومات والأسواق. وسيساعد هذا الأمر في زيادة إنتاج الحبوب بمقدار 3 إلى 4 ملايين طن، عبر استخدام الري المساعد والأسمدة في المناطق الوسطى شبه القاحلة وفي المرتفعات الشمالية. وتتوفر

[8] ينقسم القطر حاليا إلى *20* منظومة زراعية قائمة على نوع المحاصيل ومنطقة زراعية بيئية، وقد جمعت فيما بعد ضمن ست منظومات زراعية وأربع مناطق زراعية بيئية. المصدر: تقارير عن المحاصيل نشرتها ASMP عام *1999*.

الإمكانات نفسها فيما يتعلق بالمحاصيل النقدية، وبخاصة المحاصيل المتغيرة الأسعار كالبن وجوز الكاشيو والموز والأرز والقطن والذرة؛ (ii) التركيز على صغار المزارعين بهدف توسيع قاعدتهم الزراعية وقدرتهم الإنتاجية، مما سيساعد على ضمان معدل نمو إضافي ومستدام يقارب 4% للمحاصيل النقدية (البن وجوز الكاشيو والشاي) و3% للمحاصيل الغذائية و5% للفاكهة والخضر؛ (iii) تحسين وصول الفقراء إلى الأراضي، فالفقراء يزرعون مساحات صغيرة (تتراوح بين 0.1 إلى 0.7 هكتار)[9] ولا يملك غالبيتهم أي صكوك ملكية أو حقوق استغلال لأراضيهم. إن من الضروري منح المستخدمين حقوق الملكية وإعادة توزيع الأراضي على صغار المزارعين، خاصة الفقراء منهم، مما سيسهم في زيادة الكفاءة الإنتاجية والاستثمارات من خلال الاستخدام الملائم لعوامل الإنتاج؛ (iv) إدارة الإنتاج الحيواني ومنظومات الإنتاج: من الممكن إنماء قطاع الإنتاج الحيواني بسرعة، لكنه يتطلب وضع أطر قانونية وتنظيمية ملائمة لصغار المزارعين الرعويين، ووضع خطة استراتيجية جيدة للصحة الحيوانية تركز على الأوبئة والأمراض المعدية، والرقابة الصحية وعمليات التفتيش، وتقديم التراخيص والرقابة على الأدوية البيطرية. ويمكن استخدام برامج تربية الإنتاج الحيواني النموذجية في مارا ودودوما كإطار مؤسسي مناسب للاستثمارات الإضافية في هذا الميدان؛ (v) التجهيز الزراعي والنشاطات غير الزراعية المولدة للدخل. أوجد تحرير الزراعة فرصا لتنمية الأعمال الزراعية التي يديرها القطاع الخاص. وللاستفادة من هذا المناخ، يحتاج قطاع الأعمال الزراعية والتجهيز للتقوية من خلال الاستثمارات والابتكارات وزيادة القدرة على استخدام الموارد والمنتجات المحلية.

هاء ــ الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

19 - أولت الحكومة اهتماما متزايدا للحد من الفقر خلال العقدين الأخيرين، كما يتبين من خطتها الاستراتيجية للحد من الفقر ومن الرؤية لعام 2025. وإقرارا منها بأن الفقر متأصل في المناطق الريفية وأن قوة أداء القطاع الزراعي عامل أساسي لتحقيق نمو أعلى للناتج الإجمالي المحلي وخفض معدلات الفقر، أنجزت الحكومة وثيقتي استراتيجية تنمية القطاع الزراعي واستراتيجية التنمية الريفية. وستكون هاتان الوثيقتان المحركين الأساسيين لتنفيذ برامج الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. تتمثل الأهداف الأساسية لهاتين الوثيقتين في تنشيط نمو الاقتصاد الريفي وتمكين فقراء الريف من التغلب على الفقر عبر تحسين وصولهم إلى الأرض والمياه والموارد المالية والأسواق. وسعيا لتحقيق هذه الأهداف ستشمل استراتيجية تنمية القطاع الزراعي المحاصيل والإنتاج الحيواني وغيرها من النشاطات الزراعية ذات الصلة، فيما ستركز استراتيجية التنمية الريفية على مسائل التنمية الريفية الأوسع، كتقوية البنى الأساسية في الريف والتسيير السليم وبناء القدرات، والمواءمة بين سياسات القطاع ودمجها ضمن الأعمال الاستراتيجية.

ثالثا ــ الدروس المستخلصة من تجربة الصندوق

20 - يسجل تنفيذ عمليات الصندوق في جمهورية تنزانيا المتحدة تقدما جيدا نسبيا، وتعير البرامج/المشروعات الأربعة الجارية حاليا اهتماما خاصا لاستراتيجية الحد من الفقر وترشيد السياسة والتمكين والشفافية وتحليل الأثر ونقل السلطة إلى المستوى الشعبي. ولضمان استدامة هذه المشروعات تبذل الجهود حاليا لدمجها ضمن خطة عمل وميزانية الحكومة السنوية. من جهة أخرى تحتاج ثلاثة برامج جديدة نسبيا (وهي التمويل الريفي، تنمية الري التشاركي،

[9] تنزانيا، تحدي الإصلاحات، البنك الدولي، واشنطن، *1996*.

التسويق الزراعي) لتحسين أدائها من خلال اللجوء إلى نهج قطاعي لمعالجة المسائل البنيوية ذات الصلة والمتعلقة بالأنظمة والسياسات والمؤسسات. وعلى الرغم من النطاق القطاعي لهذه العمليات والصعوبات الأولية في تنفيذها، فقد أحرز الصندوق تقدما ملموسا في تمكين المؤسسات الشعبية وترشيد السياسات وتشجيع خصخصة الخدمات ووضع آليات لضمان الاستدامة. وفيما يلي عرض لأهم المجالات ذات الأثر:

21- **الأبعاد الإنتاجية والبشرية والاجتماعية.** تبرز دراسات حديثة الأثر الهام لمشاريع الصندوق فيما يتعلق بتحسين منظومات إعاشة فقراء الريف وصحتهم ووضعهم الغذائي. وقد تم تحقيق هذه المكاسب من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإيجاد فرص عمل وأصول ومداخيل إضافية. وتسجل الدراسات على وجه الخصوص: (i) زيادات كبيرة في محاصيل أهم الحبوب الغذائية بفضل الإمداد الفوري بمياه الري (برنامج تنمية الري التشاركي ومشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا) والبذار المحسن(مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا، مشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة، برنامج تنمية الري التشاركي)، استخدام تقنيات الإدارة المتكاملة للآفات/ المكافحة التغذوية المتكاملة للآفات (مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا، مشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة) وخدمات الإرشاد الزراعي ذات المردود الجيد مقارنة بالتكاليف والتي تستخدم نهج مدارس المزارعين الميدانية المعدّل؛ (ii) زيادات ملموسة في إنتاج الأرز (من 1 إلى 4 أطنان/هكتار في مشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة ومشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا) والموز (من 5 إلى 40 كيلو غراما للأصناف المحلية ومن 15 إلى 65 كيلو غراما للأصناف الأجنبية) والفاصولياء (من 600 كيلو غرام/هكتار إلى طنين/هكتار في مشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة؛ (iii) زيادة بمقدار ضعفين إلى ثلاثة أضعاف في الهوامش الصافية على مستوى الأسرة ولجميع المحاصيل، خاصة الأرز (من 000 50 إلى 000 160 شلن تنزاني لأرض مساحتها 0.5 هكتار)، بفضل زيادة الإنتاج، وكذلك تمويل المكونات التكميلية (شق الطرقات وتسهيل الوصول إلى الاسواق مثلا) مما ساعد المزارعين في الحصول على أسعار أفضل لمنتجاتهم وبيعها بسرعة؛ (iv) تراجع حاد في انتشار الملاريا والبلهارسيا والأمراض التنفسية والأمراض العينية والجلدية في كافة مناطق المشاريع، بفضل الإمداد بالشبكات الواقية من البعوض والمشربة بمبيد حشري، وبالأدوية وغيرها من التدابير الوقائية مع تقاسم تكاليفها، يضاف إلى ذلك انخفاض بنسبة 20% في معدلات وفيات النساء والأطفال، بفضل تسهيل الوصول إلى الخدمات الطبية، وبدء العمل بمنظومة إحالة، وتحسين خدمات رعاية الطفل وتوفير مياه الشرب النظيفة؛ (v) خفض معدل نفوق العجول والابقار (51 و 59% على التوالي في مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا)، إثر بدء تطبيق تدابير للحد من الأمراض الحيوانية تشرف عليها المجموعة المحلية[10]. وبالرغم من التقدم المحقق فإن الروابط بين الإنتاج وبرامج الخدمات الاجتماعية ما زالت واهية وتحتاج إلى التعزيز كي يكون لها أثار شاملة على نوعية حياة الفقراء في الريف.

22- **توليد التكنولوجيا والابتكار.** تشدد كافة المشاريع التي يمولها الصندوق على الحاجة إلى وضع وتطبيق تقنيات بسيطة وحسنة المردود وملائمة، تؤدي إلى زيادة الإنتاج، وتحد من الأخطار، وتؤمن الاستدامة من حيث التكاليف والكفاءة والفعالية: (i) أدى إدخال تقنيات الإدارة المتكاملة للآفات/ المكافحة التغذوية المتكاملة للآفات إلى القضاء بصورة تدريجية على دودة الكسافا والعثّ في مشروع مبادرة مزارعي مارا، فيما أدى استخدام تقنية البذار الجديدة وطرائق إبادة الحشرات إلى تحسن كبير في إنتاج المحاصيل في برنامج تنمية الري التشاركي ومشروع مبادرة

[10] أثر مبادرة مزارعي مارا (الصفحة *33*، الجدولان *9،8*) مكتب تخطيط إقليم مارا، *2002*.

المزارعين في إقليم مارا ومشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة؛ (ii) بالإضافة إلى تحسن ممارسات زراعة المحاصيل، فقد تحسنت خصوبة التربة واتخذت التدابير للحد من حت التربة، كما استخدمت خيارات الزراعة الحرجية في المناطق التي تملكها المجموعة المحلية ضمن مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا ومشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة؛ (iii) إن إدخال منظومات الري القائمة على كثافة اليد العاملة وحفر الآبار الارتوازية والضحلة لتوفير مياه الشرب قد مكّن المستفيدين من إدارة وتشغيل المنظومات بتكاليف معقولة وبكفاءة. فاليوم تتراوح تكلفة ري الهكتار بين 400 و700 دولار أمريكي (مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا، مشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة، برنامج تنمية الري التشاركي) مقارنة بمتوسط الكلفة في باقي أنحاء القطر والبالغ 3000 دولار أمريكي. وبفضل انخفاض تكلفة حفر الآبار الضحلة، تمضي النساء اليوم وقتا أقل بساعتين أو ثلاث ساعات لجلب المياه. من جهة أخرى أشار تقييم البرامج القطري إلى أن التصميم الفني لمخططات تحويل المياه في برنامج تنمية الري التشاركي يتسم بالخطورة بسبب الظروف المناخية القاسية (أي الجفاف والفيضانات) وأن من الواجب النظر في استخدام تقنية الحواجز للري (المستخدمة في مشروع مبادرة مزارعي مارا) كخيار بديل. واستجابة لبيئة السياسات المتغيرة اعتمد الصندوق والجهات المانحة الأخرى نُهجا مختلفة في دعم التنمية التكنولوجية الزراعية بين صفوف صغار المزارعين. بيد أن هذا الدعم قد تبلور اليوم في شكل إطار مؤسسي شامل سيطبق في كافة أنحاء القطر.

23- **الاستدامة وقابلية التكرار.** شملت جميع عمليات الصندوق استراتيجيات وأعمالا خاصة لتعزيز الاستدامة. ويتكون هذا الإطار الاستراتيجي من ثلاثة عناصر أساسية تشكل جزءا لا يتجزأ من المنظومة العامة وهي: تمكين أصحاب الشأن؛ الاستقلال المالي؛ التسيير السليم والمساءلة. وقد تمت مراقبة كل من هذه العناصر أثناء تنفيذ البرنامج/المشروع وفيما يلي موجز لأدائها: (i) تمكين أصحاب الشأن. تم نقل السلطة على كافة النشاطات في مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا، برنامج تنمية الري التشاركي، مشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة، مشروع التنمية الخاص بصغار المزارعين في المناطق الهامشية وبرنامج الخدمات المالية الريفية، إلى مستوى المقاطعة والمجموعة المحلية، كي يتمكن المستفيدون من امتلاك وتشغيل وإدارة هذه النشاطات؛ (ii) الاستقلال المالي. تم وضع مبدأ صارم لاسترداد التكاليف وطبق على كافة مشاريع تحسين البنى الأساسية التي يمولها الصندوق بهدف استرداد تكاليف العمليات والصيانة كجزء من تكلفة رأس المال. كما يطبق سعر قائم على التكلفة زائد هامش ربح مقابل المدخلات الميسرة والائتمانات المقدمة للمستفيدين سعيا للتخلي عن المعونات؛ (iii) التسيير السليم والمساءلة. تتولى المجموعات المحلية إلى حد كبير (في برنامج تنمية الري التشاركي، ومشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا، وبرنامج الخدمات المالية الريفية) تقرير خياراتها واتخاذ قراراتها بشأن العديد من عناصر تصميم واشتغال المشروع، بما في ذلك المكونات الفرعية للمشروع والتعاقدات والمدفوعات. وقد ساعد ذلك على وضع منظومة للضوابط والموازين تضمن المساءلة على جميع المستويات. ولتكملة هذه العملية وتعزيزها، وضع الصندوق مخصصات لمنظومات رقابة قائمة على تقييم الأداء والأثر، إضافة إلى عمليات التدقيق المنتظمة التي يجريها القطاع الخاص لكافة العمليات التي تتلقى دعم الصندوق.

24- ومن هذا المنظار، يتضح أن الحكومة والجهات المانحة تحقق بعض التقدم في وضعها للتوجيهات والممارسات والضمانات المؤسسية لضمان استدامة العمليات. بيد أن مسائل التسيير هذه لا تدمج غالبا ضمن خطة تنفيذ البرنامج أو المشروع. واليوم يتعين على كل عملية أن تبذل جهدا حثيثا لتحضير استراتيجية خروج واضحة، إضافة

إلى المؤشرات ذات الصلة التي يجري تحديدها بالتشاور مع المستفيدين، بحيث تتسنى مراقبة التقدم العام خلال عملية التنفيذ.

رابعا ــ الإطار الاستراتيجي للصندوق

ألف ــ الميزة الاستراتيجية للصندوق والاتجاهات المقترحة

25- تم تحضير وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه باعتبارها جزءا متكاملا من العملية القطرية، وضمن إطار استراتيجية الصندوق الشاملة والاستراتيجية الإقليمية لأفريقيا الشرقية والجنوبية. وتعطي الوثيقة الأولوية لاستراتيجية نمو مناصرة الفقراء تعالج البعدين الاقتصادي والاجتماعي للفقر بهدف تحسين منظومة الإعاشة العامة للفقراء. كما تحدد عددا من خيارات وسياسات الاستثمار الاستباقية لدعم القطاعين العام والخاص في معالجتهما للمسائل المتعلقة بالفقر. وتتماشى هذه الخيارات مع التوجهات الأوسع للخطة الاستراتيجية للحد من الفقر واستراتيجية التنمية الريفية، واستراتيجية تنمية القطاع الزراعي على الصعيد القطري، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ومجموعة التنمية الأفريقية الجنوبية على الصعيد الإقليمي. إن هذه الخيارات ستتيح للحكومة التركيز على الميادين الاستراتيجية الأساسية في القطاع الريفي والزراعي التي تتوفر فيها فرص وإمكانات كبيرة للنمو، والتي قد تتيح القضاء على الفقر ضمن إطار الرؤية لعام 2025 إذا ما صحّ استخدامها. كما أن تقديم العون الاستراتيجي الموجه سيمكّن القطر من تعزيز المكاسب التي حققها عبر مشاريع وبرامج الصندوق، أثناء تطبيق وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية الأولى، وتجاوز مرحلة التحرير إلى مرحلة جديدة ومبتكرة تمثل عاملا أساسيا لتحسين التنافسية والأمن الغذائي والإنتاجية الزراعية. ومن بين هذه الابتكارات: (i) تصميم أو إعادة هيكلة منظومات الدعم الزراعي القائمة على نُهج مؤسسية متنوعة أساسها السعي وتوفير خدمات الإرشاد والمعلومات المناصرة للفقراء؛ (ii) تطوير ودعم نشاطات التجهيز الزراعي والنشاطات المولدة للدخل الصغيرة الحجم بهدف إعطاء قيمة مضافة للمنتجات الزراعية ولإيجاد فرص جديدة للعمل وتوليد الدخل والنمو؛ (iii) استغلال وتوسيع المنظومات الصغيرة لمراقبة وإدارة المياه، ذات المردودية الجيدة مقارنة بالتكاليف، بهدف تلبية الطلبات المتنافسة (على سبيل المثال: ري المحاصيل، مياه الشرب للإنسان والحيوان، توليد الطاقة)؛ (iv) دعم برنامج شامل لصغار المربين بغرض تحسين إنتاج وتجهيز وتسويق الحليب واللحوم وغيرها من المنتجات المشتقة؛ (v) تكرار برنامج الصندوق/الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة للصحة والإصحاح والتغذية الهادف إلى تلبية احتياجات المجموعة، بهدف التصدي للملاريا والسل وفيروس المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، وغيرها من الأمراض المعدية التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي والقوة العاملة الريفية.

26- ولتطبيق هذه الابتكارات يتعين إدماج عدد من الأدوات الأساسية بالبنية المؤسسية للحكومة المحلية. وسيجري تحسين وتقوية هذه الأدوات ضمن كل من البرامج التي تتلقى الدعم من الصندوق، ويتم ذلك من خلال: (i) إفراد مكانة مركزية لمؤسسات الفقراء الشعبية (منظمات المنتجين، رابطات مستخدمي المياه، مؤسسات التمويل الصغير رابطات مجموعات البذار) في عملية التنمية، والتركيز على رأس المال البشري والاجتماعي، كي تتمكن من إنماء السلطة الضرورية للتفاوض على العقود والتأثير على السياسات العامة والاستثمارات والخدمات؛ (ii) إجراء الإصلاحات القانونية والتنظيمية والاجتماعية الملائمة لتمكين الفقراء من الوصول بصورة عادلة إلى الموارد الطبيعية الإنتاجية والأصول المالية والتكنولوجيا، وللتغلب على المعوقات البنيوية للإنتاج والتجارة والدخل؛ (iii) وضع الآليات الملائمة

كالاستهداف والتمكين والتسيير السليم بوصفها شروطا أساسية لتوجيه الأموال وضمان كفاءة وفعالية برامج الصندوق؛ (iv) وضع تدابير للتنفيذ تقوم على مبادئ تقاسم المعارف وتنمية الشراكات، وإطار منطقي قائم على الأداء ورصد الأثر، بوصفها أدوات لزيادة قدرة التنفيذ لدى الفقراء.

باء ــ أهم الفرص للابتكارات والتدخلات ضمن المشاريع

27- سيعطي الصندوق الأولوية لسياسات النمو المناصرة للسوق وللفقراء التي كان لها عظيم الأثر ضمن إطار برامجه السابقة في المقاطعات والأقاليم. وقد أسهمت الخبرة المكتسبة من هذه البرامج النموذجية في زيادة الفهم لمدى وطبيعة الدعم الذي تحتاجه الحكومة لنقل هذه البرامج من القطاع العام إلى القطاع الخاص ولتكرارها قطريا أو قطاعيا. إن النهج القطاعي سيتيح للجيل القادم من البرامج التي يدعمها الصندوق معالجة المسائل البنيوية الداخلية، والتركيز على المجالات الأساسية كالخصخصة واللامركزية والتسيير السليم وحقوق الملكية وتمكين المستفيدين. وقد طالبت الحكومة والمستفيدون بهذه البرامج القطاعية كي يتسنى لهم المشاركة في الإطار. وستسعى كافة برامج الاستثمار إلى الاستفادة من إمكانات النمو في أهم القطاعات الاقتصادية الفرعية (المشار إليها في الفقرات 18 إلى 25). وللتقليل من الأخطار الميدانية، ستتمتع هذه البرامج بمرونة في التصميم تمكنها من التأقلم مع التغيرات الناجمة عن تجارب التنفيذ. وستطال جميع البرامج الممولة من الصندوق جزيرة زنزيبار. يتمثل الهدف الأساسي من هذه الابتكارات في الحد من الفقر في المناطق الريفية، وفقا لتوجيهات الأهداف الإنمائية للألفية وبالاستناد إلى آليات برامج عقلانية ومرنة. فيما يلي استعراض موجز لكل من البرامج التي سيدعمها الصندوق.

28- **التقنيات الزراعية والخدمات الاستشارية.** تناقش الفقرات 8 و9 و18 المشاكل التقنية والمالية والتنظيمية التي يواجهها المزارعون الصغار والهامشيون في سعيهم للحصول على الخدمات التي يحتاجونها لتحسين إنتاجية المزارع. وللتغلب على هذه الصعوبات، تعكف مبادرات نموذجية عديدة (البرنامج الوطني للإرشاد الزراعي، البرنامج الوطني للإرشاد في ميدان الإنتاج الحيواني، مشروع الإرشاد والخدمات المالية الريفية في المرتفعات الجنوبية، ومشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا) على اختبار نُهج البحث والإرشاد التي تتيح للمزارعين الحصول على العون الفني والإداري المطلوب، بغض النظر عن مستوى عملياتهم والموقع الزراعي البيئي ونوع الممارسات الزراعية. هذه المبادرات العالية المرونة ساعدت المزارعين على: تملّك وتشغيل وإدارة العملية؛ بناء تقنية موائمة وقليلة الكلفة، نشر هذه المعارف من خلال برامج التبادل الخاصة بالمزارعين. وقد طبقت هذه المبادرات تقنيات الإدارة المتكاملة للآفات/ المكافحة التغذوية الكاملة للآفات في إنتاج المحاصيل النقدية والغذائية، وساعدت المزارعين على إنشاء مشاريعهم التجارية الخاصة، كما دخلت في مفاوضات تعاقدية مع منظمات البحوث والمنظمات غير الحكومية والمزودين بالخدمات من القطاع الخاص للحصول على خدمات البحث والإرشاد المطلوبة. وجاءت بتغيير تقني هام أدى إلى زيادة إنتاجية الأرض والعمالة ورأس المال بمعدل 100 إلى 200% في المنظومات الزراعية الصغيرة. وقد أدركت الحكومة والجهات المانحة إمكانات هذه البرامج النموذجية، ووافقت على النظر في كيفية الإسهام في تصميم إطار لتعزيز التقنية الزراعية وخدمات المعلومات والإرشاد. بيد أن نجاح هذا الإطار يستدعي تشجيع بعض الإصلاحات الأساسية كاللامركزية والخصخصة واسترداد التكلفة وملكية أصحاب الشأن ضمن منظومات التمويل والتزويد التعددية.

29 - **تنمية الثروة الحيوانية والمجموعة الزراعية الرعوية.** تربى الحيوانات ضمن ثلاث منظومات في جمهورية تنزانيا المتحدة وهي: الزراعة الرعوية، والرعي وأنماط التربية الكثيفة ذات التوجه التجاري. يمتلك المزارعون الرعويون قرابة 90% من مجموع القطعان. وفي المناطق الريفية تستخدم الحيوانات كشكل من أشكال الادخار وكأصول منتجة توفر الحليب واللحوم وقوة الجرّ. وتعد تربية الحيوانات من الأعمال الأكثر ربحية، وتوفر حاليا قرابة 30% من دخل المزارعين. ومنذ بدء عملية تحرير الاقتصاد خضعت تنمية الإنتاج الحيواني لتغيرات سريعة وجذرية، من السيطرة إلى الدعم، ومن الخدمات المجانية التي تتلقى المعونة من الدولة إلى الخدمات الملبية للطلب وذات التوجه التجاري، ومن العمليات المركزية التي تديرها الدولة إلى منظومة لامركزية تقع تحت سلطة الهيئات المحلية في المقاطعات. وبالرغم من هذه التغيرات، ما زال هذا القطاع الفرعي يرزح تحت وطأة عدد من المعوقات الاجتماعية الاقتصادية والمؤسسية والزراعية البيئية. واسترشادا بالتجربة في إقليم مارا والمناطق الهامشية والمرتفعات الجنوبية، سينشئ الصندوق بيئة مشجعة لبناء القدرات، تمكّن مجموعات المزارعين الرعويين والمجموعات الرعوية من تحسين منظومات إعاشتها وفقا للحاجات ذات الأولوية التي يتم تحديدها. ووفقا لهذا النهج سيوفر القطاعان العام والخاص خدمات دعم الإرشاد الضرورية وتدابير مكافحة الأمراض، كما سيوفران السدود ونقاط المياه المزدوجة الغرض (الملائمة للاستهلاك البشري والحيواني) والتدريب في ميدان تمكين المجموعة وفقا لترتيبات تتيح تقاسم التكاليف. وهذه التدخلات صغيرة وقليلة التكاليف، لكنها نجحت في الماضي في تغيير ظروف المعيشة الريفية. وقد اتفق الصندوق وأصحاب الشأن على استغلال هذه التجارب في صياغة خطة عمل شاملة لعمليات التنفيذ المستقبلية، وسيجري نسخ هذه الخطة في المناطق الملائمة وبحيث تستفيد منها المجموعات التي يستهدفها الصندوق على الأخص، بما فيها النساء.

30 - **تنمية مشاريع الري الصغيرة.** سعيا لمعالجة انعدام الأمن الغذائي ومكافحة التصحر في الأقاليم القاحلة وشبه القاحلة، قام الصندوق بتمويل ثلاثة مشاريع صغيرة للري[11]، كما قامت جهات مانحة أخرى[12] بتمويل بنى أساسية للري. ومن خلال التحكم في استخدام المياه على أفضل وجه، توصلت هذه التدخلات إلى تحسين إنتاجية المزارعين، وسمحت لهم بتنويع إنتاجهم من المحاصيل ذات القيمة كالأرز والخضر والفاكهة والأزهار. بيد أن مجموع الاستثمارات في هذا القطاع الفرعي قليل، حيث أنجزت ري 0.17 مليون هكتار مقارنة بمساحة الأراضي الممكن استخدامها في القطر والبالغة 2.1 مليون هكتار. وتشير عمليات التقييم المختلفة التي أنجزها مكتب التقييم[13] إلى أن الاستثمارات في الموارد المائية في منطقة مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا قد عادت بالفائدة على عدد أُسر أكبر مما كان مقدرا. إن طلب المستخدمين لهذه الاستثمارات كبير كما يتبين من المساهمات الأولية الضخمة وقوائم الانتظار الطويلة. ورغم بعض المشاكل الإدارية فإن هذه المشاريع ساعدت المستفيدين على إنبات محصولين سنويا (بدلا من محصول واحد)، وعلى زيادة المردود من 1 إلى 4 أطنان، وخفض متوسط تكلفة الري للهكتار من 1650 دولارا أمريكيا إلى 740 دولارا أمريكيا في الوقت نفسه. وبالتالي يستند الصندوق إلى أساس منطقي متين في تقريره للتدخلات المستقبلية في

[11] مشروع التنمية الخاص بصغار المزارعين في المناطق الهامشية، مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا، برنامج تنمية الري التشاركي.

[12] البنك الدولي، وكالة التعاون الدولي اليابانية، وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، حكومة هولندا، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

[13] تقييم البرنامج القطري في تنزانيا ــ تقرير مرحلي للعملية، عُرض على لجنة التقييم بتاريخ 2 سبتمبر/ أيلول *2002*. تقرير التقييم القطري، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، *1997*.

قطاع الري الفرعي وسيسترشد بمبادئ استراتيجية ثلاثة هي: ملكية المستفيدين الكاملة، تعديلات التصميم الهندسي لإقامة منشآت ري تعمل على مدار العام، استرداد كامل نفقات التشغيل والصيانة.

31 - **تنمية التجهيز الزراعي الصغير وأنشطة توليد الدخل.** يعتمد الحد من الفقر وتسريع النمو الاقتصادي في جمهورية تنزانيا المتحدة إلى حد كبير على تنويع الاقتصاد الريفي الذي أسهم في الماضي بحوالي 60% من القيمة المضافة في القطاع الصناعي. كما يمتلك القطاع الزراعي الإمكانات لتوليد آثار هامة على القطاع غير الزراعي، خاصة من خلال الروابط الأمامية بمراحل التجهيز الصناعي والاستهلاك والروابط الخلفية بالمنتجين. ولهذه الروابط أهمية خاصة، إذ أن الزراعة قد بلغت المستوى الأعلى من النمو، ولأن المضي في تحويلها وتنويعها سيضمن تنمية الأعمال الريفية الأخرى المكملة والمتوسطة الحجم التي تقوم عندئذ بدور المستهلكين والمجهزين والمصدرين للسلع والخدمات الزراعية. وفي هذا الصدد يمكن أن تلعب بعض القطاعات الفرعية دورا هاما كعناصر للتغيير، وهي: (i) مصانع التجهيز الصغيرة لتجهيز الأغذية ولتجفيف أوراق التبغ وحلج القطن وطحن الحبوب واستخراج الزيوت ومعاملة البن والشاي والسيسال والحليب وجوز الكاشيو والبيريتروم والفاكهة والخضر؛ (ii) الأعمال الزراعية (كالمزودين بالمدخلات والآلات الزراعية وقطع غيارها بالجملة أو المفرق)، ومشترو المنتجات الزراعية، ومصدّروها، والمزودون بوسائل نقلها؛ (iii) النشاطات غير الزراعية المولدة للدخل، كتربية الدواجن والنحل والخنازير ومصانع الأدوات والآلات الزراعية.

32 - الخدمات الصحية والإصحاح وفيروس المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. إن إدماج الأبعاد الاجتماعية (الصحة والإصحاح والبيئة) والأبعاد الاقتصادية (المساعدة المقدمة في ميادين الإنتاج والتمويل والنشاطات المولدة للدخل) ضمن عملية التنمية دون التضحية بالأسس المنطقية والمبادئ التي تحكم السوق هي عملية معقدة للغاية. لكن الصندوق والصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة يسعيان لتحقيق هذا الهدف في ثلاثة من أقاليم جمهورية تنزانيا المتحدة[14] باستخدام نهج كلي يستند إلى مبادئ تقاسم التكلفة. ففي قطاع صحة المجموعات المحلية، قام الصندوقان بما يلي: (i) بناء وإعادة تأهيل الآبار الارتوازية والسدود الصغيرة وسدود الوقاية من فيضانات الربيع والحفر المستخدمة كمراحيض، لضمان الإصحاح الملائم للأسر وإمدادها بالماء، (ii) تعزيز خدمات الرعاية الصحية الخاصة بالمجموعات المحلية لتزويد المراكز الصحية وبنى الإحالة والبنى الصحية بالتجهيزات والأدوية والتدريب والمعونة الفنية؛ (iii) تقديم الدعم في ميدان توعية سكان الريف لمساعدتهم في مجابهة الأوبئة. كما استخدم الصندوقان إجراءات علاجية ووقائية للحد من انتشار الملاريا والبلهارسيا وغيرها من الأوبئة المنتشرة عن طريق المياه. ويشير تقييم البرنامج القطري إلى أن آفاق استدامة العنصر الصحي تبدو جيدة بالرغم من بعض مواطن الشذوذ والتشعبات، ويعود ذلك بصورة خاصة إلى أن تطبيق ترتيبات تقاسم التكلفة قد وفر المزيد من الأموال والأدوية. وسيجري إدماج ونسخ نفس النهج مع التركيز على فيروس المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. أما الإجراءات الخاصة المضافة لمعالجة مشكلة فيروس المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب فهي: (i) إجراءات الوقاية من فيروس المناعة البشرية؛ (ii) إنذار الجاهزية؛ (iii) الحد من وطأة الأثر؛ (iv) المعونة الفنية.

[14] مارا وكاجيرا الصندوق/الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة ومشروع/امدادات المياه والصحة في المناطق الهامشية.

جيم ــ الخدمات الخارجية وإمكانات إقامة الشراكات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص

33 - تتمثل استراتيجية الصندوق في جمهورية تنزانيا المتحدة في بناء الشراكات والتحالفات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتعويض قيود الميزانية التي تفرضها الحكومة وقدرتها الإدارية والفنية المحدودة على تنفيذ المشاريع والبرامج. وقد أسفر تحالف الطاقات هذا عن نتائج ملموسة تتجلى في عمليات الصندوق الجارية من حيث تمكين المستفيدين (مشروع مبادرة المزارعين في إقليم مارا) وفي مساءلة الحكومات المحلية في ميدان مساهمات الميزانية (مشروع كاجيرا للزراعة وإدارة البيئة) ومساعدة المستخدمين على تنظيم مجموعاتهم والتخطيط للبرامج وتنفيذها (برنامج تنمية الري التشاركي). وعلى ضوء هذه النتائج يقيم الصندوق (أو سوف يقيم) علاقات عمل مع عدد من المنظمات غير الحكومية لتقديم الخدمات الفنية في ميادين: (i) التمويل الصغير(الشركاء المنونيون للتنمية الاقتصادية، مؤسسة العون الدولي للمجموعات، Pride Africa)؛ (ii) الري (WaterAid)؛ (iii) التسويق الزراعي (منظمة التنمية الهولندية/FAIDA، وTechnoServe، الشبكة القطرية لمجموعات المزارعين، غرفة التجارة والصناعة والزراعة التنزانية)؛ (iv) فيروس المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (World Vision). كما ستساعد المنظمات غير الحكومية في حشد المجموعات وفي توفير التدريب ونشر التقنيات والمعلومات. ويجري اليوم التعاقد مع القطاع الخاص للقيام بجميع نشاطات البرامج وضمان مردودية التكاليف وفعالية التنفيذ. وقد أسهمت هذه النشاطات في إنشاء قدرة إدارية وضمان تنفيذ فوري للبرامج/المشاريع. وستجري تقوية وتعزيز هذه العلاقات خلال المرحلة الثانية من عمليات الصندوق.

دال ــ الفرص المتاحة لإقامة روابط استراتيجية مع الجهات المانحة والمؤسسات الأخرى

34 - يلعب الصندوق دورا تحفيزيا في جمهورية تنزانيا المتحدة، بصورة تتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية ومع أهداف الحكومة المركزية الواردة في الخطة الاستراتيجية للحد من الفقر. وضمن هذا الإطار الأوسع ستضمن "خطة الطريق" التي وضعها الصندوق، والمشار إليها في وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه، التكامل والروابط الضرورية مع العمليات الأخرى الجارية في القطر ــ إما المتعددة الأطراف (البنك الدولي، إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،استراتيجية المساعدة القطرية، مرفق النمو والحد من الفقر، فريق العمل الخاص بالغذاء والقطاع الزراعي، مصرف التنمية الإفريقي) أو الثنائية، بما فيها المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وسيجري تنسيق ومواءمة تنفيذ وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه عبر الآليات والتدابير الإدارية التي وضعها المجلس القطري للتنمية الريفية ولجنة التنسيق الوزارية الخاصة بالزراعة، فيما تستمر وزارة المالية في لعب دور وكالة التصريح الرئيسية في ميدان إدارة القروض. بيد أن الصندوق سيستمر في العمل من خلال الحكومة المحلية لضمان كفاءة وفعالية البرنامج، مما أتاح له في الماضي وضع إطار لدمج الدعم المقدم من الجهات المانحة ضمن نشاطاته، وبالتالي تفادي أي تراكب أو ازدواجية في الجهود. وفيما يتعلق بخدمات الاستشارة الزراعية الصغيرة وبرامج تنمية المواشي والتجهيز الزراعي الصغير، سيسعى الصندوق إلى التوصل إلى تفاهم مشترك مع كافة الشركاء وإلى تحديد واضح لمجالات التعاون. والشركاء الذين أعربوا عن اهتمامهم بإقامة علاقات تعاون هم: (i) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

ــ ضمن إطار برامجها للخصخصة والتجهيز الزراعي وتوصيل الكهرباء إلى الريف؛ (ii) دائرة التنمية الدولية ــ ضمن إطار برنامجها الإعاشي الخاص بفقراء الريف؛ (iii) البنك الدولي ــ ضمن إطار استراتيجيته للمساعدة القطرية؛ (iv) مصرف التنمية الأفريقي؛ (v) الاتحاد الأوربي ــ ضمن إطار برنامجه العام للزراعة والتنمية الريفية؛ (vi) الصندوق البلجيكي للحفاظ على الحياة والحكومة الإيرلندية ــ اللذان يقدمان دعما واسع النطاق لمختلف برامج الصندوق ويتوقع توسيع نطاق التعاون معهما؛ (vii) الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية لدعم خطة اللامركزية الخاصة بالمقاطعات. كما سيبحث في إمكانية إقامة علاقات تعاون مماثلة مع حكومات أخرى، من بينها حكومات فنلندة وفرنسا وهولندة والسويد.

هاء ــ مجالات الحوار السياساتي

35 - شكّل الحوار بين الصندوق والحكومة بشأن السياسات والاستراتيجيات الموجهة نحو السوق عاملا مساهما في النمو الزراعي خلال العقد الأخير. وللحد بصورة أكبر من التشوهات الاقتصادية وضمان كفاءة أفضل للقطاع الزراعي، يعمل الصندوق حاليا بالتعاون مع جهات مانحة أخرى لمساعدة الحكومة على: (i) وضع سياسة مفصلة وإطار ميداني لمؤسسات التمويل الصغير الشعبية؛ (ii) ترشيد منظومة فرض الضرائب الزراعية؛ (iii) إيجاد سبل استرداد التكاليف الملائمة في ميدان منظومات الري؛ (iv) إنشاء منظومة اتصالات لمعلومات التسويق. (v) وضع سياسات تسعير. لكن من المتعذر تحقيق تقدم ملموس ما لم تتم إدارة وتسيير إصلاحات السياسة بموجب عمليات داخلية يتمتع القطر فيها بمستوى كاف من التحكم والقوة. يضاف إلى ذلك أن التقدم صعب التحقيق عندما تتداخل قضايا السياسة وتشتمل على متغيرات خارجية معقدة (كتسعير السلع والمعونات الزراعية ورفع حواجز التجارة العالمية) وتستدعي أنواعا مختلفة من نهج المفاوضات. لكن استراتيجية تنمية القطاع الزراعي واستراتيجية التنمية الريفية حددتا ستة مجالات أساسية للسياسة تستدعي عونا طارئا من الجهات المانحة: (i) تنفيذ السياسة ذات الصلة بحقوق الملكية وحقوق استغلال الأراضي؛ (ii) تحسين السياسة المائية عبر تطبيق سياسات تسعير ملائمة وتدابير وتقنيات تخصيص المياه؛ (iii) وضع سياسة للتمويل الصغير ترمي إلى ترشيد القوانين التعاونية وأنظمة المصارف الخاصة؛ (iv) إزالة الحواجز التجارية وأنظمة التسويق. (v) نقل السلطة في عمليات اتخاذ القرار إلى الحكومة المحلية ومنظمات المجتمع المدني. وسيساعد الصندوق الحكومة في معالجة هذه القضايا، ضمن إطار استراتيجية تنمية القطاع الزراعي واستراتيجية التنمية الريفية.

واو ــ مجالات العمل لتحسين إدارة الحافظة وتقييم البرنامج القطري

36 - بدأ تنفيذ تقييم معمق للبرنامج القطري ومشروع تقييم خاص بهدف تقديم التوجيه الميداني بشأن تحسين أداء الحافظة الحالي وتبيّن المسائل والسياسات الخاصة التي ستوجه التدخلات المستقبلية. وتعالج وثيقة الفرص الاستراتيجية القطرية هذه أهم توصيات تقييم البرنامج القطري الموجزة في الاتفاق عند نهاية التقييم (الذيل السادس). ومن الضروري القيام بعمل إضافي فيما يتعلق بالمسائل المتقاطعة التالية: (i) تقوم الحكومة حاليا بخصخصة الخدمات الزراعية دون إيلاء العناية اللازمة للتغيرات المرافقة الضرورية لجعلها أكثر فعالية. وسيستمر الصندوق بالتعاون مع الجهات المانحة الأخرى في دعم الحكومة لتدعيم قدرة القطاع الخاص على تقديم الخدمات، من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي وتحفيزي؛ (ii) وضع الصندوق إطارا لتوضيح طلبات المستفيدين عند صياغة كافة برامجه، وسيكمل

هذا الإطار باستراتيجية خروج ملائمة تضمن الاستدامة بعد انتهاء البرنامج؛ (iii) تنفذ الحكومة بصورة استباقية إجراءات تهدف إلى تعزيز التسيير السليم والمساءلة ضمن وكالات التنفيذ العامة والخاصة. وسيساهم الصندوق في هذه العملية ضمن إطار خطة عمل الحكومة وفي مجالات كنقل السلطة الإدارية إلى المقاطعات، وبناء قدرة مكتب التدقيق، ومراقبة وتحليل أثر برامج الحد من الفقر لزيادة شفافيتها وفعاليتها، والحفاظ على تملك أصحاب الشأن لها وتحكّمهم فيها؛ (iv) وبالاستناد إلى عملية المساعدة الجارية، سيساعد الصندوق وزارة المالية في وضع منظومة شبكة كمبيوترية لتسهيل إدارة الدين.

زاي ــ الإطار المؤقت للإقراض وبرنامج العمل الجاري

37- ضمن الإطار الاستراتيجي المقترح، اتفقت الحكومة والصندوق مؤقتا على ضم برامج الاستثمار التالية إلى خطة الصندوق المتوسطة الأمد للإقراض لمدة خمس سنوات خلال الفترة 2004 ــ 2007: (i) برنامج التقنية الزراعية والخدمات الاستشارية؛ (ii) برنامج تنمية الإنتاج الحيواني والمجموعة الزراعية الرعوية؛ (iii) برنامج الري الصغير التشاركي؛ (iv) برنامج تنمية المشروعات الريفية الصغيرة ومتوسطة التجهيز الزراعي؛ (v) برنامج الخدمات الصحية والإصحاح وفيروس المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومن المتوقع أن تبلغ القيمة الإجمالية للقرض المخصص لهذه المشاريع 65.0 مليون دولار أمريكي، يضاف إليها 10 ملايين دولار أمريكي من الصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة و120 مليون دولار أمريكي تم حشدها من ممولين مشاركين آخرين.

APPENDIX I

COUNTRY DATA
UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

Land area (km² thousand) 2001 1/	945	**GNI per capita (USD) 2001 1/**	270
Total population (million) 2001 1/	34.45	**GNP per capita growth (annual %) 2001 5/**	5.6
Population density (people per km²) 2001 1/	39	**Inflation, consumer prices (annual %) 2001 5/**	5.2 a/
Local currency	Tanzanian Shilling (TZS)	**Exchange rate: USD 1 =**	TZS 1 039.00

Social Indicators		**Economic Indicators**	
Population (average annual population growth rate) 1980-2000 2/	3	GDP (USD million) 2001 1/	9 119
		Average annual rate of growth of GDP 2/	
Crude birth rate (per thousand people) 2000 1/	39	2000 3/	4.9
Crude death rate (per thousand people) 2000 1/	17	2001 5/	5.6
Infant mortality rate (per thousand live births) 2000 1/	93		
Life expectancy at birth (years) 2000 1/	44	Sectoral distribution of GDP 2001 1/	
		% agriculture	45
Number of rural poor (million) (approximate) 1/	n/a	% industry	16
Poor as % of total rural population 2/	n/a	% manufacturing	8
Total labour force (million) 2001 1/	17.73	% services	39
Female labour force as % of total 2001 1/	49		
		Consumption 2001 1/	
Education		General government final consumption expenditure (as % of GDP)	10
School enrolment, primary (% gross) 2003 3/	47 a/		
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2003 3/	76	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	83
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	7
Daily calorie supply per capita, 1997 3/	2 360		
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2001 1/	44 a/	**Balance of Payments (USD million)**	
		Merchandise exports 2001 1/	780
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2001 1/	29 a/	Merchandise imports 2001 1/	1 660
		Balance of merchandise trade	-880
Health		Current account balances (USD million)	
Health expenditure, total (as % of GDP) 2001 1/	3 a/	before official transfers 2001 1/	67
Physicians (per thousand people) 2002 3/	4	after official transfers 2001 1/	-998
Population using improved water sources (%) 2000 3/	68	Foreign direct investment, net 2001 1/	4 a/
Population with access to essential drugs (%)1999 3/	50-79		
Population using adequate sanitation facilities (%) 2000 4/	90	**Government Finance**	
		Overall budget deficit (including grants) (as % of GDP) 2001 1/	n/a
Agriculture and Food		Total expenditure (% of GDP) 2001 1/	18.8
Food imports (% of merchandise imports) 2000 1/	16 a/	Total external debt (USD million) 2000 1/	7 445
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 1999 1/	56	Present value of debt (as % of GNI) 2000 1/	50
		Total Debt service (% of exports of goods and services) 2001 5/	21.6
Food production index (1989-91=100) 2000 1/	106		
Cereal yield (kg per ha) 2001 1/	904	Lending interest rate (%) 2001 1/	20
		Deposit interest rate (%) 2001 1/	5
Land Use			
Arable land as % of land area 1999 1/	4		
Forest area as % of total land area 2000 1/	44		
Irrigated land as % of cropland 1999 1/	3		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database, 2003
2/ World Bank, *World Development Indicators*, 2002
3/ UNDP, *Human Development Report*, 2003
4/ UNDP, *Human Development Report*, 2002
5/ Ministry of Finance, Bank of the United Republic of Tanzania and Bureau of Statistics of the Government of the United Republic of Tanzania

LOGICAL FRAMEWORK

Summary of Goals, Objectives, Outputs and Activities	Strategic Actions	Objectively Verifiable Indicators*	Means of Verification	Assumptions	Implementing Institutions
Overall Goal ♦ Contribute towards national goals for reduction of rural poverty based on MDGs, the Tanzania Development Vision 2025 and IFAD's regional strategic frameworks, with specific emphasis on HIV/AIDS, malaria and other diseases, accessibility of safe drinking water, gender equality and sustainable environmental development.	1) Help the Government to implement poverty reduction strategies as outlined in PRSP, RDS and ASDS. 2) Create an enabling environment conducive to rural economic expansion. 3) Assist the country in halting the spread of HIV/AIDS and implementing a national strategy for malaria and other diseases in rural areas. 4) Help MOW and PO-RALG to improve access to safe drinking water by rural poor.	1) Rural population below basic poverty reduced from 38.7% to 19.3%, HIV infection rate among 15-24-year-olds by 25% and people unable to access safe drinking water from 53.2% to 26.6% by 2015. 2) Rural economic growth increased from 6 to 8%. 3) Proportion of food poor reduced from 27 to 14% by 2015.	1) Annual economic surveys and reviews, reports. 2) National bureau of statistics. 3) MOH and MWLD statistics. 4) Poverty monitoring statistics.	1) Stable political and economic environment. 2) Continuing the Government's commitments to pursue MDG goals.	Government/ Ministry of Finance (MOF)/ PMO/PO-RALG/ MAFS/MOH
Objectives/Purpose ♦ Improve the overall livelihood situation of the rural poor and ensure food security.	1) Diversify rural economy based on pro-poor growth strategy to increase household incomes, production and employment opportunities. 2) Enable the rural poor to overcome poverty by increasing access to technology, finance, natural resources and information systems.	1) Assist the Government to increase real agricultural GDP growth from present 5% to 8%. 2) Help the Government to implement relevant investment programmes to improve accessibility of the poor to natural resources, finance, markets, etc.	1) Annual economic survey. 2) Agriculture sector data. 3) Annual report of Bank of Tanzania. 4) Poverty monitoring statistics.	1) Stable macro- and micro-economic policy and implementation of sector reforms (relating to agriculture, rural finance, land and water, etc.). 2) Increased allocation of financial resources to agriculture and rural development.	MOF/PO-RALG/ MAFS/MWLD
Outputs 1) Productive capacity/sustainability of the rural poor in both farm and non-farm sector enhanced and increased. 2) Increased overall trade volume of agriculture and livestock products and its share to total export. 3) Farmers' cash flow and employment opportunities enhanced.	1) Grass-roots institutions of the poor empowered and strengthened. 2) Legal, regulatory and economic reforms in agriculture sector undertaken to enable the poor to obtain increased access to productive natural resources (water, land), markets, finance, etc. 3) Capacity of the private sector and civil-society organizations improved.	1) Percentage of growth in rural and agricultural economy. 2) Agriculture and livestock export share and earnings increased. 3) Small and marginal farmers' earnings increased. 4) Increased participation by grass-roots institutions in decision-making, etc. 5) Agricultural taxation system rationalized. 6) Operationalization of land ownership policy.	1) Agricultural statistics and sector data. 2) Annual economic survey. 3) Bank of Tanzania reports.	1) Increased resource allocation. 2) Government's commitments to undertake reforms in agricultural taxation, marketing boards, pricing and trade. 3) Donors' net funding contributions increased.	Government/MOF /PMO/PO-RALG/ MAFS

* The first two verifiable indicators are the same as the MDG figures as all the donors have agreed to work to realize common goals.

Activities					
1) Agricultural advisory services and technology system reorganized and strengthened.	1) Agricultural technology and delivery system improved. 2) Farmer and farmers' organizations empowered. 3) Capacity of extension and research systems strengthened. 4) Agricultural education, information and communication system improved. 5) Agricultural policy, taxation system and regulations liberalized and improved. 6) Gender-specific technology and services extended. 7) Devolution of power to local government and good governance system established.	1) Increased agriculture and livestock production and productivity. 2) Agricultural extension system is made sustainable and cost-effective. 3) Increased capacity of farmers in group organizations, management and decision-making process. 4) More involvement of private sector, CSOs and farmers' organizations in agricultural extension and research. 5) Transparent and accountable financial records and audit reports made available.	1) MAFS and MWLD statistics. 2) Farm budgets and surveys. 3) Gender-specific studies and surveys. 4) Reports of Ministry of Agriculture Training Institutes and of Livestock Training Institute. 5) Impact studies.	1) MAFS' and MWLDs commitments to reforms. 2) Additional resource allocation to streamline existing extension and research services.	Government/ PO-RALG/MAFS/ MWLD/MCM
2) Agropastoral community development and livestock production programme.	1) Livestock marketing, infrastructure and facilities established. 2) Agropastoral policies/by-laws relating to land and water use rights, trade, veterinary delivery services and access to finance improved. 3) Risk reduced through setting up of early warning systems, contingency planning and disaster preparedness plan. 4) Pastoral communities empowered through training, education and awareness building and community investment fund.	1) Quality of life and living standards of agricultural pastoral community increased. 2) Livestock production and productivity increased. 3) Livestock mortality rate lowered. 4) Sustainable veterinary services established.	1) MWLD Reports and studies. 2) Impact studies and monitoring reports. 3) Livestock export statistics.	1) Government commitment to undertake conducive policies and reforms. 2) Increased budgetary allocation. 3) Enhanced donor commitment to support programme. 4) Increased access to finance and markets.	Government/ MWLD/MAFS/ PO-RALG
3) Small-scale irrigation system improved and expanded.	1) Institutional mechanism developed to enable WUAs to own, operate and manage the irrigation system. 2) Sustainable cost-recovery system introduced. 3) Operational modalities established to contract out activities requiring commercially available specialized skills.	1) Increased production and productivity of food and cash crops. 2) Increased farmers' earnings and employment situation. 3) Reduced food insecurity. 4) Farmers' decision-making power and management capacity improved. 5) Farmers using LFIA and AWPB tools.	1) Impact studies and monitoring reports. 2) MAFS reports and agricultural statistics.	1) Government's counter-fund contributions increased. 2) MAFS/PO-RALG commitment to devolution of power to WUAs. 3) Farmers' access to finance and market increased.	MOF / MAFS / PO-RALG
Activities					
4) Small and medium rural enterprises and income-generating activities developed.	1) Conducive legal, regulatory and fiscal policies for improvement of private-sector investment in rural areas established. 2) Access of private entrepreneurs and FOs to bank financing and training increased. 3) Rural electrification and infrastructure	1) Overall growth of rural economy and employment situation. 2) Prices received by farmers for agricultural products. 3) Percentage of additional value-added generated.	1) Annual economic surveys and reports. 2) BOT reports and surveys. 3) TCCIA and	1) Commitment of private banks lending in rural areas increased. 2) Budgetary allocation of financial resources to the subsector increased.	MOIC / PO-RALG / PMO

	(roads, markets, electricity grid and transport networks) improved. 4) Service agencies such as NGOs, CSOs and agribusiness associations (TCCIA, TCAL) strengthened.	4) Linkages between MFIs and commercial banks increased and strengthened.	TCAL reports. 4) Impact assessment and M&E reports	3) Technical and advisory support to SMREs, NGOs TCCIA and TCAL enhanced.	
5) Health, Sanitation and HIV/AIDS Programme expanded.	1) Strategies formulated for HIV/AIDS prevention, preparedness and alleviation, in consultation with donors. 2) Local communities, NGOs and religious groups involved and supported in providing safety nets to HIV/AIDS victims-orphans and elderly. 3) Household sanitation and drinking water supplies expanded. 4) Community-based health care services and education to prevent malaria and other diseases in rural areas.	1) Percentage of people covered under HIV and health care services programme. 2) Child and women morality rates reduced. 3) Percentage of rural people who have access to drinking water. 4) Water collection time of women reduced. 5) Malarial and other in infectious related diseases reduced	1) NACP, TCAID and MOH reports and studies. 2) Impact assessment and M&E reports. 3) Semi-annual and annual project implementation reports.	1) Donor commitment to increased technical and financial support. 2) Commitment of donors to make available needed drugs for HIV/AIDS victims. 3) Government's commitment to create public awareness for HIV/AIDS through education, involvement of local and national leaders and information dissemination.	PO-RALG / PMO / MOH / TACAIDS

ASDS	Agricultural Sector Development Strategy	MAFS	Ministry of Agriculture and Food Security	PMO	Prime Minister's Office
AWP/B	Annual Work Plan and Budget	MCM	Ministry of Cooperatives and Marketing	PO-RALG	President's Office - Regional Administration and Local Government
BOT	Bank of the United Republic of Tanzania	MDGs	Millennium Development Goals	PRSP	Poverty Reduction Strategy Paper
CSOs	Civil-Society Organizations	MFIs	Microfinance Institutions	RDS	Rural Development Strategy
FOs	Farmers' Organizations	MOF	Ministry of Finance	SMRE	Small and Medium Rural Enterprises
GDP	Gross Domestic Product	MOH	Ministry of Health	TACAIDS	The United Republic of Tanzania Commission on AIDS
GIs	Grass-roots Institutions	MOW	Ministry of Works	TCAL	The United Republic of Tanzania Chamber of Agriculture and Livestock
LFIA	Logical Framework and Impact Analysis	MWLD	Ministry of Water and Livestock Development	TCCIA	The United Republic of Tanzania Chamber of Commerce, Industry and Agriculture
M&E	Monitoring and Evaluation	NGO	Non-Governmental Organization	WUA	Water Users' Association

STRENGTHS, WEAKNESSES, OPPORTUNITIES AND THREATS (SWOT) ANALYSIS

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
Prime Minister's Office (PMO)	• Mandate to coordinate the business of all government ministries. • Overall responsibility for coordinating preparation of rural development strategy.	• Inadequate technical and secretarial support staff. • Lack of operational budget. • Lack of funds for staff training, supervision and monitoring of activities.	• Currently hosting IFAD Liaison Office and implementing two IFAD rural development programmes.	• Needs technical support and operational funds to carry out programme-related functions.
Ministry of Cooperatives and Marketing (MCM)	• Mandate for agricultural market promotion, registration, regulation and support for cooperatives. • Some experience/capacity in market information services.	• Newly established ministry with still unclear breadth of responsibilities. • Limited policy expertise. • Small staff complement in marketing. • Lack of operational budget.	• Roles and functions unclear.	• IFAD providing capacity-building support for policy development, coordination and implementation of all market-related policies and issues.
Ministry of Agriculture and Food Security (MAFS)	• Experience in support of all agricultural production. • Some policy-formulation capacity. • Substantial cadre of extension and research staff. • Coordinator of ASDS and ASDP.	• Inadequate budgetary allocations for its programmes and projects. • Lack of operational budget.	• Committed to undertake poverty reduction programmes based on pro-poor growth strategy. • Greater intervention through SGR. • Resurgent influence of crop boards.	• Agricultural sector reform and strategy explicitly endorses the actions for translating MDG and Vision 2025 goals.
President's Office of Regional Administration and Local Government (PO-RALG).	• Commitment to and capacity for local government reform. • Coordinator and implementer of all programmes at regional and district levels. • Considerable influence in policy formulation.	• Residual intervention powers at regional level. • Limited funds to provide discretionary grants to local government. • Limited planning and implementation capacity at the district levels.	• Strong donor support and drive for ongoing decentralization and reform process. • Continued intervention in markets.	• Reform process completed in 39 districts.
Ministry of Water and Livestock Development (MWLD)	• Strong technical and operational capacity in livestock-sector development. • Committed to undertake sustainable agropastoral community development programmes. • Can influence formulation of government policies relating to agriculture, water and livestock.	• Lack of donor funding support. • Inadequate budgetary allocations from the Government. • Does not have clear strategy for coordination with industrial and financial sectors.	• Potential opportunities in the sector are enormous and it can make substantial contributions to rural growth. • Donor coordination and agreement necessary for any intervention.	• Successful programmes require small cost-effective operations with active participation of agropastoral communities and private sector.
District Councils	• Democratically elected local representatives. • Mandate to provide a range of extension and other services. • Works department in all districts.	• Poor resource/asset base. • Lack of discretionary funds and poor revenue collection capacity. • Nearly 40% without qualified district engineer. • Lack of trained staff.	• Increased autonomy and improved capacity through reform process. • Possibility of district planning process to be 'hijacked' for political reasons.	• Programme to provide support to improve district policies vis-à-vis marketing (taxation).

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
The United Republic of Tanzania Chamber of Commerce, Industry and Agriculture (TCCIA)	• Relatively extensive rural network, including 20 regions and 28 districts. • Membership of over 5 000 enterprises, mostly small-scale. • Only formal representative of the private sector in the United Republic of Tanzania. • Recent success in influencing national budget in favour of private sector.	• Factionalized membership. • Large enterprises most influential, small traders/processors not well represented. • Only represents a fraction of the 150 000 registered private enterprises. • Presence principally in major urban centres (including district branches). • Despite private-sector mandate, still with significant ties to public sector.	• Pilot activities underway to encourage formation of TCCIA branches in rural districts. • New services (market information, business advice) could increase membership and efficacy.	• Programme to facilitate establishment of district branches with active participation of the private sector.
Crop-based associations	• Specific focus. • Represent larger players with extensive resources.	• Membership very limited. • Not seen as representative of the sector as a whole.	• Could provide the basis for development of true sectoral representation. • Could federate to provide the basis for a national association.	
Local construction contractors	• Well represented in regional centres. • Experienced in conventional road works.	• Lack of experience in labour-based technology. • Not well represented at district level.	• Need for more district-based road maintenance contractors.	• Programme will provide training.
Tanzania Small Farmers' Group Network (MVIWATA)	• Only organization representing small producers, though at infant stage. • Network now extends to over 17 mainland regions. • No historical links to government-sponsored institutions.	• Low visibility at national/local level.	• Capacity support from donors and international NGOs. • Could easily fail if expanded too fast. • May lose contact with initial objectives and purpose.	• Potential partner for farmer capacity-building and as smallholder representative in policy dialogue.
Cooperative Unions/Primary Cooperative Societies	• Widest presence in rural areas of any market-related institutions. • Intimate knowledge of local populations and producers. • Existing physical facilities in many cases. • Experience in marketing of inputs and certain crops.	• Poor capital base. • Failure to deliver services to members. • Drastic decline in membership. • Non-democratic management structure and low accountability. • Low level of autonomy due to political interference.	• Most immediately accessible base for rural producers. • Viewed with suspicion by smallholders due to historic mismanagement. • Ad hoc political interference.	• Some return of primary cooperative membership, and an increase in democratic control in some societies.
Savings and Credit Cooperatives (SACCOs)/Savings and Credit Associations (SACAs)	• Members linked by a common bond. • Provide access to savings and comprehensive credit facilities. • Proper credit repayment culture through local peer pressure. • Strong commitment by members and management to ensure viability and sustainability.	• Slow growth in membership. • Low level of women membership in most SACCOs. • Low levels of organizational and financial management skills. • Lack of facilities and equipment in many institutions. • Limited areas of operation and poorly diversified loan portfolios.	• Conducive policy framework and capacity-building to be supported by RFSP.	• Support provided by IFAD-financed RFSP in seven regions.

Institution	Strengths	Weaknesses	Opportunities/Threats	Remarks
NGOs (local)	• Local presence and knowledge. • Principal target/partners of international NGOs.	• Lack of technical and managerial skills. • Often lack sufficient resources for operations.	• Could provide cost-effective delivery of services at grass-roots level. • May be seen as competitors by cooperatives and other producer organizations.	
NGOs (international)	• Ability to mobilize committed and experienced staff. • Solid financial base. • Good access to information.	• Lack of local roots. • Often dependent on donor contracts for operations.	• Only well-organized partners to support programme activities at field level. • Useful experience to date in promoting marketing on a small scale. • Despite their emphasis on strengthening of local NGOs, could be seen as impeding development of local capabilities.	• Expected to play key role in implementation of the programme.

ASDS Agricultural Sector Development Strategy
ASDP Agricultural Sector Development Programme
MDGs Millennium Development Goals
NGOs Non-Governmental Organizations
RFSP Rural Financial Services Programme
SACCOs Savings and Credit Cooperative Society
SGR Strategic Grain Reserve

IFAD'S CORPORATE THRUSTS AS RELATED TO THE PROPOSED COUNTRY PROGRAMME

Corporate Strategy	Corporate Objectives	Mechanisms to Realize Objectives	Responsibility	Cooperating Partners
Policy Dialogue	Help the Government to formulate micro- and macro-level policies designed to eradicate rural poverty	Policy dialogue will continue as an integral part of programme assistance with conditionalities for fund disbursement. High-level coordination committees will assist in guiding policy formulation and implementation. Specific policies that will be supported consist of land, water, rural microfinance, and removal of marketing and trade barriers and agricultural taxation.	MOF/PMO/PO-RALG/ MAFS/MCM/MWLD within ASDP and RDP	Donor committees and groups
Participation	Secure beneficiary participation	Undertake in-depth SEPSS or PRA during programme formulation to ensure demand-driven approach. Appropriate institutional arrangements and operational modalities will be designed to enable beneficiaries to participate effectively in the programme.	FOs (WUAs, POs ,SACCOs, SGAs) with block and district development officers will undertake SEPSS or PRA	Studies to be undertaken by contracting out to NGOs, local institutions and private sector
	Secure involvement of grass-roots organizations	FOs will be organized and registered and be responsible for all planning, management and implementation of programmes.	District and block irrigation officers with NGO support	MAFS/DAS/NGO/ CDO
	Ensure flexibility in project design	Use process approach with built-in flexibility and scope for modifications and revisions based on annual review and beneficiary demand.	IFAD/Government in association with WUAs, FOs	MOF/RAS/DAS
	Build local capacities	Provision will be made under the programme for training of FOs and their members on planning, programming and budgeting, including organizational, operational and financial management, O&M, construction of structures and LFIA and M&E.	MAFS/MWLD/Ministry of Community Development, Women's Affairs and Children (MCDWC)/MCM/DIE/BIE	Training to be conducted by the local institutions, NGOs and private sector
	Gender responsiveness	Gender analysis together SEPSS to be done before/during formulation. Specific criteria to ensure a certain percentage of women in the project and in decision-making processes; commence an anthropological/economic study.	IFAD/DAS/FOs/MCDWC	MAFS/MCM/ MCDWC/NGOs
	Cofinancing	For every dollar invested by IFAD, the programme will mobilize two dollars of cofinancing.	Cofinancing process will be initiated through UNDAF and FASWOG framework and World Bank, AfDB, etc.	IFAD/Government

AfDB African Development Bank
ASDP Agricultural Sector Development Programme
BIE Block Irrigation Engineer
BOT Bank of the United Republic of Tanzania
CDO Community Development Officer
DAS District Administrative Secretary
DC Department of Cooperatives
DIE District Irrigation Engineer
FASWOG Food and Agricultural Sector Working Group
FDSS Financial Demand and Sustainability Survey
FOs Farmers' Organizations
LFIA Logical Framework and Impact Analysis
M&E Monitoring and Evaluation
MAFS Ministry of Agriculture and Food Security
MCDWC Ministry of Community Development, Women Affairs and Children
MCM Ministry of Cooperatives and Marketing
MOF Ministry of Finance
MWLD Ministry of Water and Livestock Development
NGO Non-Governmental Organization
O&M Operation and Maintenance
PMO Prime Minister's Office
PO-RALG President's Office - Regional Administration and Local Government
POs Producer Organizations
PRA Participatory Rural Appraisal
RAS Regional Administrative Secretary
RDP Rural Development Programme
SACCOs Savings and Credit Cooperative Society
SEPSS Socio-Economic Production System Survey
SGAs Seed Group Associations
UNDAF United Nations Development Assistance Framework
WUAs Water Users' Associations

ACTIVITIES OF OTHER PARTNERS IN DEVELOPMENT – ONGOING AND PLANNED

DONOR	PROJECT TITLE	OBJECTIVE	SECTOR	COMMENTS
African Development Bank	Agricultural Marketing Systems Development Programme	Development of agricultural marketing systems	Agriculture/Rural Development	Cofinanced with IFAD
Food and Agricultural Organization of the United Nations (FAO)	The Special Programme for Food Security	To rapidly increase the production and productivity of major staples according to the suitability and comparative advantage	Agriculture/Food Security	
	Global IPM Facility – IPM/FES	To conduct TOT on Farmer Field Schools in Kagera region under auspices of KAEMP	Agriculture	Technical Assistance
	Capacity-Building in Planning and Co-management of the United Republic of Tanzania Prawn Fishing	To prepare and implement a first annual Participatory Fish-Stock Management Programme covering the industrial fishery and two selected pilot areas for the artisanal fisheries	Fisheries	Technical Assistance
FAO/African Development Bank	Special Programme for Food Security (Extended Pilot Phase)	To rapidly increase the production and productivity of major staples according to suitability and comparative advantage	Agriculture/Food Security	
FAO/IND	Cooperation between Indonesian Farmers and the Mkindo Farmers Training Centre	Provide technical assistance to enhance the capacity of Mkindo Farmers Training Centre to impart skills to extension workers and farmers	Agriculture	Technical Assistance
FAO/SWISS	Support to FAO's Special Programmes for Food Production for Security (SPFP) Extension Phase I: Vegetable Gardens Irrigation Using Pedal Pump Technology	Assist farmers in SPFS Pilot Sites adopt and utilize Swiss pedal pump technology in irrigating small vegetable fields	Water Management	Technical Assistance
German Agency for Technical Cooperation (GTZ)	National Coconut Development Programme	Farming System Research	Food Security	Technical Assistance
	Forestry Policy Implementation Support (FOPIS)	Facilitation and implementation of the Forest Policy		Technical Assistance
	Integrated Pest Management (IPM)	Promotion of IPM approach	Food Security	Technical Assistance
	Tropical Forestry Action Programme (TFAP)	Sustainable management of natural resources		Technical Assistance
	Community Wildlife Management Advisor (CWM)	Introduction of community based conservation (CBS)	Environment	Technical Assistance
	Strengthening natural resources	Follow-up of projects in Lushoto, Handeni and	Natural Resources	Technical

DONOR	PROJECT TITLE	OBJECTIVE	SECTOR	COMMENTS
	Management in selected districts	Mwanga		Assistance
	Katavi-Rukwa Conservation and Development Programme	Sustainable protection and utilization of natural resources in Katavi-Rukwa	Natural Resources	Technical Assistance
	Saadani Conservation and Development Programme	Sustainable protection and utilization of the Saadani ecosystem	Fisheries	Technical Assistance
	Selous Conservation Programme (SCP)	Safeguard ecological integrity of Selous game reserve/Reduce conflicts between the reserve and the local population	Land Management	Technical Assistance
Ireland	Agricultural Marketing Systems Development Programme	Development of agricultural marketing systems	Agriculture/Rural Development	Cofinanced with IFAD
	Participatory Irrigation Development Project	Irrigation Development/Water Management	Agriculture/Irrigation	Cofinanced with IFAD
	Eastern Zone – Client-Orientated Research and Extension Programme (EZ CORE)	Pilot Extension and Research Programme	Agriculture	
	Tanga Costal Zone Conservation and Development Programme	Environmental Sustainability	Natural Resources	
	Agricultural Technology and Advisory Services	Extension Programme	Agriculture	To be cofinanced with IFAD
Swedish International Development Cooperation Agency (Sida)	Land Management Programme	Support to land reform and management	Agriculture	
	District Development Programme	Farmer support	Agriculture	
Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)	Rural Financial Services Programme	Strengthening grass-roots microfinance institutions	Rural Development	Cofinanced with IFAD
World Food Programme	Participatory Irrigation Development Project	Irrigation Development/Water Management	Agriculture/Irrigation	Cofinanced with IFAD
World Bank	Participatory Agricultural Development and Empowerment Programme	Support to the rural communities in accessing the necessary agricultural services, through participatory methods	Agriculture	
	River Basin Smallholder Irrigation Improvement Project	Support Smallholder Farmers in the Rufigi River Basin in the rehabilitation and development of new irrigation capacity	Agriculture	
	National Agricultural Extension Programme II	To revamp the agricultural extension systems in the country, through capacity-building	Agriculture	To be completed in 2003
	The United Republic of Tanzania Agricultural Research Programme	Enhance the efficiency and capacity of the national agricultural research systems	Agriculture	To be completed in 2003

APPENDIX VI

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA
COUNTRY PROGRAMME EVALUATION
AGREEMENT AT COMPLETION POINT

1. This Agreement at Completion Point (ACP) is an understanding among key partners[1] on the main insights and recommendations from the United Republic of Tanzania Country Programme Evaluation (CPE)[2]. The ACP will constitute a key building block in the formulation of the new United Republic of Tanzania Country Strategy Opportunities Paper (COSOP)[3] of IFAD, which will articulate the medium-term (3-5 years) strategic framework and investment options of the Fund in the United Republic of Tanzania.

2. The ACP builds on the discussions and recommendations that were formulated during the CPE National Round Table Workshop held in Dar-es-Salaam on 18-19 November 2002 and draws upon the lessons contained in the CPE report, which highlighted the performance of IFAD-supported programmes that helped target groups in increasing production and access to social services. The ACP is also based on various elements included in the five issues papers that were prepared as background documentation for the above-mentioned workshop and on the closing statement of the Chairman of the CPE workshop. The ACP is organized according to the principal themes discussed during the CPE workshop.

A. Approaches to Rural Poverty Alleviation and Targeting

3. In the last decade, IFAD has pursued two different strategies in the United Republic of Tanzania, which are captured in the 1993 Country Strategy Report (CSR) and the 1998 COSOP. The former strategy targeted the poorest in marginal areas, supporting agricultural interventions that would enhance production and also respond to the social needs of the rural poor, for example in terms of providing drinking water and health services. On the other hand, the COSOP promotes a broad-based growth-oriented approach to rural poverty reduction, with emphasis on those rural poor who are able to contribute to growth in the agriculture sector. Using the IFAD Strategic Framework 2002-2006 as an overall starting point, the alternative approaches to rural poverty alleviation and targeting in Tanzania were discussed during the workshop and the following recommendations were generated:

4. **Issue 1: Consistency with the Tanzanian Government Policy Framework.** In the past few years, the Government of the United Republic of Tanzania has developed key strategies for economic and social development, including the Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP), the Rural Development Strategy, the Agricultural Sector Development Strategy and the Agricultural Sector Development Programme (ASDP). These strategies, inter alia, articulate the Government's vision, approaches and priority areas for rural poverty reduction and rural and agriculture development.

5. **Recommendations.** Though IFAD's existing activities support the Government's priorities, there is need to further support the policy framework for rural poverty reduction in the United Republic of Tanzania. All future IFAD assistance should be provided within the existing pro-poor policy context of relevance to rural poverty reduction, in particular within the framework of the PRSP, Rural Development Programme (RDP) and ASDP. This will ensure greater synergies and

[1] The key partners include the Government of the United Republic of Tanzania (represented by the Ministry of Agriculture and Food Security, Prime Minister's Office, Ministry of Finance, the Ministry of Water and Livestock Development and the Vice President's Office), Regional and District Authorities (Dodoma, Kagera, Mara, Mbeya), IFAD-assisted projects (AMSDP, KAEMP, MARA-FIP, PIDP, RFSP and WSHPMA), the Cooperating Institution UNOPS, members of the civil society including NGO Pride, bilateral and multilateral development institutions including FAO, UNDP, WFP and World Bank, the Belgian Survival Fund and IFAD (represented by the Eastern and Southern Africa Division and the Office of Evaluation).

[2] Undertaken by IFAD's Office of Evaluation in 2001/2002.

[3] The preparation of the COSOP is the responsibility of IFAD's Eastern and Southern Africa Division.

coordination with other development interventions, contribute to better developmental results and help lower the transaction costs of aid.

6. **Issue 2: Approaches to Rural Poverty Reduction.** There was a consensus that efforts should be made to include the poorest as beneficiaries of IFAD-assisted projects and programmes and that targeting mechanisms should be formulated accordingly.

7. **Recommendations:** IFAD interventions should have a clear strategy for including the rural poor and explicitly analyse the challenges and develop specific strategies of extending reach to the poorest. Project and programme design must entail added information on how to reach the poor and the extent to which the poorest are also among the intended beneficiaries. However, it was noted that extending reach to the poorest segments is challenging. Consequently, targeting should be examined from the perspective of its feasibility so that overall sustainability of the programme is not jeopardized. This will require a more detailed definition of targeting mechanisms during programme development phases. During implementation, periodical reviews should be undertaken to determine how effective IFAD and other stakeholders are in reaching the poor. Finally, a close monitoring and review of the outcomes of the approach to rural poverty reduction promoted by the 1998 COSOP would be useful, in that it could provide additional inputs for developing specific strategies and support interventions targeting different social groups and geographical areas in the country.

8. **Issue 3: Target Group Definition.** Over time, the definitions of the poor and of the poorest during the project and programme design has improved. However, there is still scope to ameliorate targeting definitions and mechanisms, in order to ensure that majority of the benefits reach the poorest.

9. **Recommendations:** Design documents need to distinguish between the 'poor' and 'poorest' and specify in detail the mechanisms to reach each group. This is best done at the design stage in a participatory manner with the rural poor and their communities. The practice of monitoring periodically the inclusion of identifiable groups of the poor in project activities during implementation should be intensified. Apart from using cost-effective participatory approaches such as wealth-ranking, the methodology could include sample surveys at the beginning, mid-point and conclusion of a project for assessing target group involvement and the corresponding poverty impacts.

10. **Issue 4: Thematic/Subsectoral and Geographic Concentration.** Clearly, the recent steps towards more thematic/subsectoral focus in the IFAD-supported portfolio (partly at the expense of area-based programmes) can improve programme coherence and deepen IFAD's competencies within these selected themes/subsectors. It will also enhance IFAD's opportunities to engage more actively in policy dialogue and advocacy in related sectoral and subsectoral platforms. Nevertheless, geographical concentration in areas with high incidence of poverty could complement thematic concentration and potentially produce more pro-poor outcomes. Moreover, geographical targeting does not involve substantial transaction cost and its administrative requirements are low.

11. **Recommendations:** The current trend towards thematic and sub-sectoral concentration needs to be strengthened in future programmes within the Government's pro-poor policy framework. Opportunities for combining thematic approaches with a geographical concentration should be further explored in order to ensure that IFAD assistance is not diluted in terms of area and sectoral coverage. Existing practices of harmonizing social activities (e.g. health services, water supply and sanitation) and economic (e.g. productive) components should be continued with added emphasis. A clear exit strategy needs to be formulated with all concerned stakeholders at least one year before the closing date of any project/programme to determine the financial and institutional roles and responsibilities to ensure the sustainability of investments.

12. **Issue 5: Policy Dialogue.** Tanzania receives considerable attention from both multilateral and bilateral aid agencies. Since the mid-1990s, many development cooperation institutions have decentralized their operations to the country level where major decisions related to development and resource allocations are now taken. Within the framework of the PRSP, the Government and donors are engaging in a continuous country-level dialogue to define sector and sub-sector strategies and decide on investment programmes and resource envelopes. IFAD has focused on supporting advocacy groups (e.g. NGOs, CBOs and private-sector organizations) representing the interests of the poor, contributing towards their empowerment and participation in the policy dialogue activities in the United Republic of Tanzania.

13. **Recommendations:** Given IFAD's large portfolio in the United Republic of Tanzania and while recognizing its global approach to policy dialogue emphasizes capacity development of the poorest representatives, IFAD should simultaneously enter into a comprehensive policy dialogue and further strengthen advocacy work at the national and local levels with government and other external development partners. This will require greater IFAD representation at the country level and proactive participation in relevant platforms and discussion groups. In particular, the Fund should contribute to the work of various strategy and policy working groups and processes, such as the PRSP, UNDAF, Food and Agriculture Sector Working Group (FASWOG) and the ASDS. In addition, greater presence and participation would allow IFAD to engage other development institutions working in agriculture and rural development in the United Republic of Tanzania in priority-setting and resource allocation.

14. **Issue 6: The New COSOP.** In the past, the Fund regarded the COSOP as an internal institutional process and management document. However, COSOPs have since become increasingly important instruments for IFAD, its partners at the country level and its governing bodies.

15. **Recommendations:** COSOP formulation should be undertaken as a joint exercise between IFAD and the Government. In addition, IFAD and its partners should use the development of the new COSOP as an opportunity to promote a participatory and inclusive process of policy dialogue with the concerned stakeholders. The COSOP will articulate the common IFAD-Government strategy for rural poverty reduction in the medium term and consider various options to support national/sectoral strategies and development programmes. The new COSOP should be discussed within the framework of the FASWOG and finalized by June 2003.

B. Participation and Sustainability

16. **Issues 1: Subsidies and Cost-Sharing Arrangements.** Under exceptional circumstances, subsidies[4] may be necessary in pursuance of critical short-term objectives, or occasioned by specific local circumstances. However, when a subsidy comes to an end, there are high chances that the activity being supported (for example, there have been instances when farmers who received free inputs from project authorities to produce seeds no longer undertook the task once the inputs were not made available). Subsidies may also not reach the most needy or deserving households. Instead, the relative benefits of cost-sharing schemes are clear enough. They tend to reduce the risk of the dependency syndrome, improve the prospects that services and amenities may be sustained after project closure, and contribute to a sense of ownership by beneficiaries. They also reduce the direct financial burden on government departments operating on a limited budget.

17. **Recommendations:** IFAD has promoted cost-sharing arrangements in the United Republic of Tanzania to ensure sustainability of activities. However, cost-sharing should be promoted in line with

[4] "A payment by the government to producers or distributors in an industry to prevent the decline of that industry (e.g. as a result of continuous unprofitable operation)" – Todaro in *Economic Development*. In addition, "Subsidies may induce excessive or uneconomic use of inputs and benefits of subsidies are most frequently garnered by the larger and more prosperous producers. Subsidies can be a heavy burden on the public budget" – Baum and Tolbert in *Investing in Development*.

the government policy (public and social sectors). Operationalization of cost-sharing should be determined by participatory approaches, particularly for establishing the level of beneficiary contribution and whether the cost-sharing should be in kind or financial contribution. Cost-sharing arrangements should be associated with high levels of social mobilization and appropriate training, as promoted under the IFAD/BSF joint programme, so that the rural poor and their groups are aware of their roles and responsibilities particularly in terms of O&M of activities. Finally, there is need to develop a consistent approach to cost-sharing across IFAD-supported operations in the United Republic of Tanzania and to undertake advocacy with other donors to follow a similar approach. IFAD could take the lead in promoting a dialogue with various donors and the Government to develop a common framework for rationalizing cost-sharing arrangements for rural poverty reduction purposes in the country.

18. **Issue 2: Participation.** Up until about 1996, IFAD projects paid insufficient attention to beneficiary participation in project design and implementation. In fact, the 1998 COSOP states: "In earlier IFAD-designed projects the question of beneficiary ownership and the need for a participatory approach have not been considered as an instrument for project formulation, appraisal and implementation." Since 1998, however, IFAD has introduced mechanisms for enhanced participation in planning and implementation to ensure that beneficiaries and other local stakeholders become accountable and responsible for operations. More recently, IFAD-supported operations have made efforts to involve beneficiaries, for instance, in planning and using the logical framework tool. However, a number of recommendations on the ways and means to enhance participation were discussed and agreed to during the CPE workshop.

19. **Recommendations:** (a) it is important to develop a common understanding at the outset among key stakeholders on the concept of participation, so that stakeholders have shared expectations and are cognisant of their specific roles and responsibilities; (b) it is essential that participation is not used as an instrument to achieve physical and financial project targets, but promoted as a process of empowerment to allow rural people to become decision-makers and owners of development activities. That is, participation should contribute to a transformation of the rural poor from being mere participants in development work to active agents of change; (c) participation should be used as an opportunity for developing an equal and transparent partnership among different actors; (d) projects/programmes should work through established institutions, including traditional structures, whenever appropriate, and the creation of new, parallel structures for building participation should be limited. Where institutions are not sufficiently oriented to promoting participatory approaches, staff training should be encouraged, specifically in interpersonal skills such as empathy, communication, group dynamics and facilitation, and motivational leadership; and (e) it is recommended to develop specific indicators to monitor qualitative aspects of participation, empowerment and capacity-building, for example in areas such as skills enhancement, training and the overall functioning and management of groups. This will allow implementation staff to monitor the involvement of the rural poor in crucial participatory processes related to decision-making and resource allocation.

20. **Issue 3: Project/Programme Design.** IFAD-supported projects and programmes have broad development goals and include a variety of project objectives ('purpose' level in the logical framework matrix). For example, a particular project's development goal in the United Republic of Tanzania is to rehabilitate and improve food security in one region, whereas its purpose is to: (a) improve household food production and incomes of smallholders; (b) contribute to improving natural resources through tree planting; (c) enhance access to drinking water, health services and sanitation, roads infrastructure; and (d) strengthen the capacity of relevant institutions. A variety of components and sub-components were included to accomplish the project's objectives, for which a range of institutions (for example, line departments, NGOs, CBOs and the private sector) were involved to deliver the required expertise in different subsectors (e.g. water, infrastructure, irrigation, health, agriculture, etc.). Projects with such arrangements have posed a challenge in ensuring

coordination among different partners and the timely implementation of activities. In addition, the multiplicity of activities undertaken in the context of one project poses greater demand in ensuring synergies and involves higher risks of overlaps with other development interventions that may be ongoing in the same region.

21. **Recommendations:** Rationalize project/programme objectives to ensure enhanced efficiency in delivery and developmental results, while at the same time ensuring greater complementarity with other relevant projects and programmes supported by the Government and other development partners.

22. **Issue 4: Project Management and Implementation.** The Government, IFAD and the main development partners in the United Republic of Tanzania are working towards increasing accountability and transparency of external development assistance, accentuated by the adoption of the PRSP and, more specifically, the Tanzania Assistance Strategy. It is the intention to streamline donor support behind a single approach to management – where appropriate – to enhance consistency, reduce transaction costs and assist in developing national institutional capacity. Although specific project facilitation/coordination units have been established in individual projects/programmes, the Government has increasingly made use of district administrative capacities for implementation purposes.

23. **Recommendations:** Project management and implementation arrangements could be further improved to ensure efficiency and effectiveness of the programme through the following procedures that were agreed upon during the CPE workshop: (a) operate within government policies and with involvement of a cross section of institutions (public sector, private sector, civil-society organizations and NGOs) according to their comparative advantage; (b) upon the completion of the review of the Regional Secretariat, there should be a governmental Facilitation Team in the office of the Regional Administrative Secretary, thereby eliminating the need for specialized IFAD-specific regional project coordination/facilitation units; (c) learn from the experience of MARA-FIP in promoting decentralized project management and ensure capacity-building of local authorities and grass-roots institutions to take up the tasks of project coordination/facilitation; (d) phase out project coordination/facilitation units where existing before the end of the concerned project; and (e) at the District Executive Office there is a facilitation unit responsible for overall coordination of project activities in the district that should be used in facilitating IFAD-supported interventions as well.

C. Agriculture Technology

24. **Issue:** Among the major causes of poverty and low income in rural areas of the country are low farm productivity arising from: low input crop and livestock production and husbandry practices; use of low potential varieties and breeds; and limited use of improved and appropriate technology. These problems are compounded by a weak organizational and institutional structure of agricultural extension and research systems at the grass-roots level, which could hinder realizing the targets set under the PRSP and Agriculture Sector Development Strategy to reduce rural poverty and to ensure food security at the household levels.

25. **Recommendations:** (a) *Knowledge generation*. There is need to institutionalize client-oriented research and improve research-extension and farmer linkages, including taking stock of effective/appropriate technologies and involving poorest farmers in assessing current and new technologies. Farmers, civil-society organizations and the private sector should also be engaged in developing new technologies; (b) *Knowledge dissemination*. Promote dissemination of sustainable and environmentally friendly technologies, for example, by building information/communication systems (strengthen media such as radio, television and email/Internet) and upscaling IPM/farmer field school approaches. Document and share good practices of low-cost technologies manageable by the rural poor (e.g. Mara bunds for small-scale irrigation); (c) *Capacity-building*. Empower

participatory groups and cooperatives from the community level, ward, district, zonal research, regional and at national levels. Train farmer groups in PRA and logical framework planning and use. Reintroduce agricultural training in primary/secondary schools; (d) *Local/indigenous knowledge systems*. Identify, document and promote traditional knowledge practices and farmer innovations; (e) Establish a sustainable funding mechanism for technology generation and dissemination (e.g. a zonal research fund and an endowment fund), which would benefit from contributions of the rural poor, local governments and international development partners.

D. Monitoring and Evaluation

26. **Issue:** All IFAD-supported projects and programmes in the United Republic of Tanzania have included a monitoring and evaluation (M&E) system. However, as reflected in the 1998 COSOP, the functioning of M&E systems has traditionally been inadequate for multiple reasons that are fairly well known. Since 1998, various efforts have been made to improve the functioning of M&E systems with the participation of beneficiaries and the use of the logical framework to facilitate impact analysis. CPE workshop participants acknowledged the importance of M&E as a management tool and agreed on the below recommendations.

27. **Recommendations:** (a) There is need to promote a change in mindsets of stakeholders from supply-driven to demand-led M&E. In this regard, special efforts should be made to train communities to be involved in M&E activities and make them owners of M&E processes. (b) Implementing authorities need to enhance transparency in M&E data collection, analysis and reporting, in particular by keeping the rural poor and their institutions involved and informed. With regard to the latter point, specific feedback should be provided to the rural poor on a periodic basis. (c) Mainstream participation is needed in projects to facilitate participatory M&E work. (d) Undertaking external evaluation from time to time is essential for learning and building confidence among stakeholders. Beneficiary self-assessments should be undertaken as input for external evaluation exercises. (e) M&E officers' grade and motivation needs to be enhanced to enable an effective discharge of their duties. (f) Intense efforts need to be made to track, follow up on and implement M&E recommendations. (g) The logical framework tool should be simplified and tailored to make it suitable for use with beneficiaries at the grass-roots level. (h) Project objectives and activities should be simplified to facilitate M&E activities. (i) Future programmes should be designed within the ASDP to enhance M&E linkages to ADS, RDS and PRSP. (j) Urgent exposure and training should be promoted in the United Republic of Tanzania in the approaches and principles contained in the new IFAD M&E guide.

E. Gender Issues

28. **Issue:** The notion and importance of getting the poor involved at the heart of the development process, not as mere participants, but as strategic partners lies also at the core of the current IFAD approach and thinking. Following this framework, recent projects have been designed after the undertaking of gender assessments to understand the role of women in development, their interactions with other social groups, and so on. However, there is room to define mechanisms to fruitfully enhance the involvement of women in general, and woman-headed households in particular, in the development process.

29. **Recommendations:** (a) Gender analysis and gender-focused targeting should be included in all programme design and M&E work. (b) Reporting to various stakeholders should include specific references to gender impact. In this regard, relevant gender monitoring indicators contained in the PRSP should be included in M&E work to measure the overall implication for women. (c) The Government should adopt a policy to reserve key decision-making and policy formulation positions for women in public institutions, as well as one that includes minimum criteria for participation of women in development activities. (d) In promoting women's development, the changing social and

gender relations need to be assessed and necessary offset measures introduced (e.g. training for men). (e) Women-specific PRAs and LFA training should be held. (f) Based on the experience of recent programmes in the United Republic of Tanzania, there is need to build a harmonized approach to gender mainstreaming and training among IFAD-supported projects in the country.

APPENDIX VII

RECOMMENDATIONS OF COUNTRY PROGRAMME EVALUATION (CPE) AND REMEDIAL ACTIONS PROPOSED UNDER THIS COSOP

	Recommendations of CPE	Actions taken under COSOP
1.	Consistency with the Government policy framework	This COSOP has been prepared as an integral part of the country-owned process and within the framework of IFAD's Corporate Strategy and its Regional Strategy for Eastern and Southern Africa Region to realize the MDGs. These options are consistent with the broader guidelines of the PRSP, RDS and ASDS at the national level and the NEPAD and SADC at the regional level. Such options will allow the Government to focus on key strategic areas of the rural and agricultural sector, where substantial growth opportunities and potential exist.
2.	Target group definition	CPE has indicated that the definition of the poor and the poorest during the programme design has been considerably improved. Under the next phase of COSOP supported programmes, efforts will, however, continued to be made for further refinements of these definitions, including incorporation of appropriate instruments and modalities so that the rural poor can become the real beneficiaries of the programme support.
3.	Policy dialogue	IFAD, in collaboration with other donors, is currently assisting the Government in developing a detailed policy and operational framework for grass-roots MFIs, rationalization of the agricultural taxation system, establishing appropriate cost recovery for irrigation systems, and a communications system for marketing information as well as policies on pricing. IFAD will extend its assistance to Government, within the framework of the ASDS and RDS, to resolve some of the critical policy issues relating to : i) implementation of land policy, particularly concerning property rights, land titling and registration; ii) improvement of water policy through introducing appropriate pricing policy and allocation procedures ; iii) microfinance policy for rationalising cooperative laws and regulations of private banks; iv) removal of trade barriers and marketing regulations; v) decentralisation of decision making process to local government and civil society organisations; and v) improvement of cost recovery for sustainability.
4.	Subsidy and cost-sharing arrangements	IFAD does not allow or provide any subsidy in its operations unless it is considered as public good. Based on the existing practices, IFAD will rigorously enforce the principle of a cost recovery system to realize full Operation and Maintenance (O&M) and a part of the capital costs for the services rendered for health, irrigation and livestock diseases to ensure their long-term sustainability.

APPENDIX VII

5.	Support for agricultural technology and knowledge generation	IFAD and the World Bank are currently testing on a limited scale, pilot extension and research approaches in the United Republic of Tanzania so that farmers, irrespective of their scale of operations, agro-ecological locations and diverse farm practices, can receive appropriate technical and managerial assistance based on their needs, demand and priorities. These programmes have produced excellent impacts. Encouraged by such approach, the Government has requested IFAD and the World Bank to replicate this programme country-wide so that the farmers can own, operate and manage process, generate and build customised low cost technology, and disseminate and communicate this knowledge through farmers to farmers exchange programmes. Details see paragraph 27a.
6.	Monitoring and evaluation (M&E)	A number of attempts has been made to improve the M&E system through incorporation of "Log-frame and Impact Analysis" with beneficiaries taking the major responsibilities of collection, compilation and analysis of the indicators based on perceived needs and priorities. This approach will be further refined through independent evaluation and by making appropriate linkages with PRSP, ASDS and RDS to ensure consistency with MDG goals.
7.	Gender issues	IFAD, as a matter of policy, has introduced specific legal instruments and operational modalities to ensure women's participation and empowerment of women within the programmes and their access to resources made available to the country. Further streamlining of these approaches will be made during the course of programme design to enable women to access productive resources such as land, water, finance and market etc.

APPENDIX VIII

SECTORAL CONSTRAINTS AND THE POVERTY DIMENSION

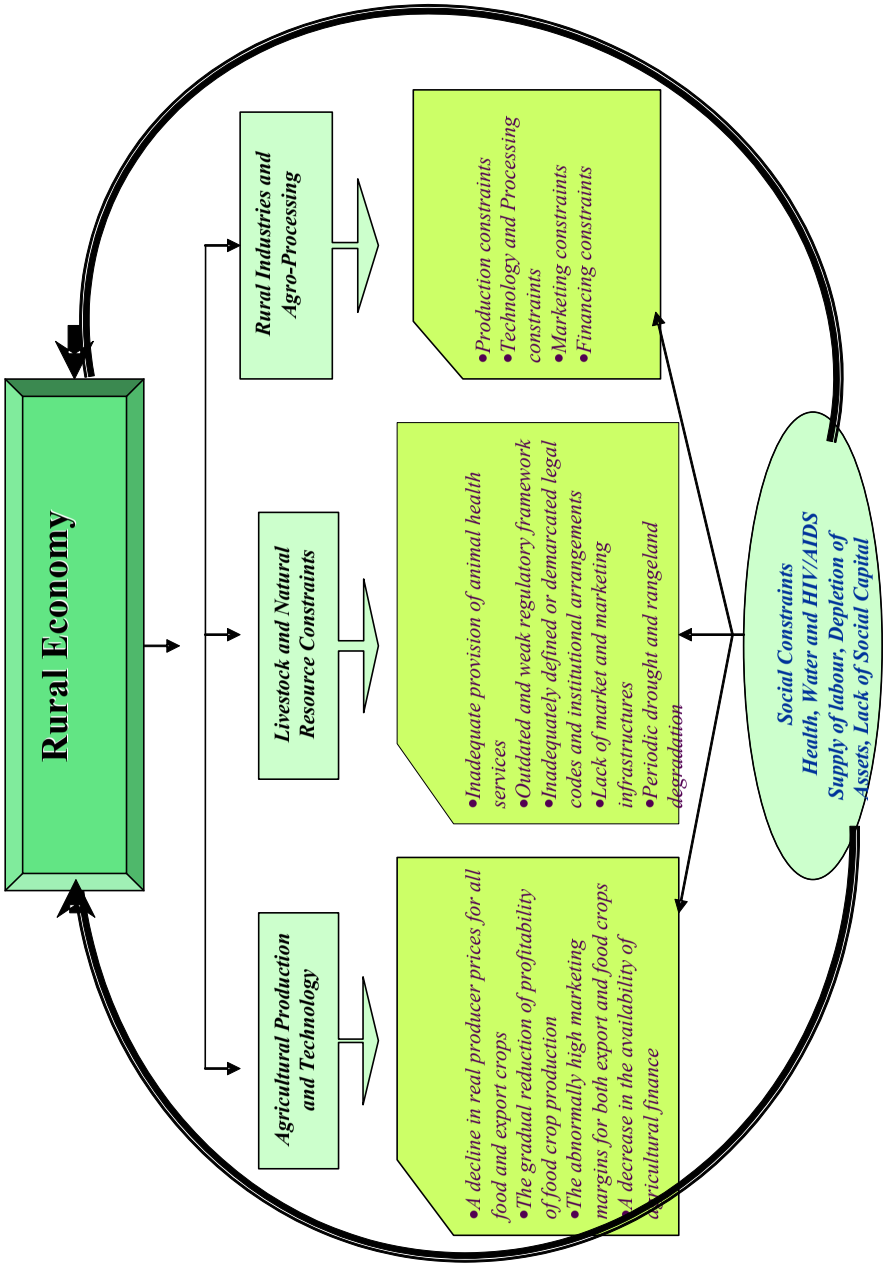

STRATEGIC FRAMEWORK OF THE COSOP AND ITS LINKAGES WITH NATIONAL AND INTERNATIONAL PROCESSES

ASDS: Agricultural Sector Development Strategy
FASWOG: Food and Agricultural. Sector Working Group
MOF: Ministry of Finance
NEPAD: New Partnership for Africa's Development
PRSP: Poverty Reduction Strategy Paper
RDS: Rural Development Strategy
SADC: Southern African Development Community
UNDAF: United Nations Development Assistance Framework
WTO: World Trade Organization

AGRICULTURAL PRODUCTION CONSTRAINTS AND POTENTIAL BY AGRICULTURAL SYSTEM

Zone	Soils and Topography	Altitude	Rainfall (mm/yr)	Farming System	Potential Increase in Production (%)	Assistance Needed to Realize Projections	Rural Population (million)*
I. COAST	• Infertile sands on gently rolling uplands • Alluvial soil in Rufigi • Some fertile clays on uplands and river flood plains	under 300m	Bimodal, 750 - 1200mm Unimodal, 800 - 1200mm	• Cassava / cashew / coconut	30 - 50	• marketing • agro-processing industries	4.50
II. ARID LANDS SEMI-ARID LANDS	• Well drained soils with low fertility. • Alluvial hardpan and saline soils in Eastern Rift Valley and Lakes • Black cracking soils in Shinyanga. • Flat or undulating plains with rocky hills. • Moderately fertile loams and clays in the South.	North: 1300 - 1800m South: 500 - 1500m Central: 1000 - 1500m	Unimodal, 500 - 800mm	• pastoral and agropastoral (livestock) • rice • vegetables	100	• improve crop and livestock husbandry practices • Supplementary irrigation	6.78
III. PLATEAUX **SOUTHERN AND WESTERN HIGHLANDS** **NORTHERN HIGHLANDS**	• Flooded swamps of Malagarasi and Ugalla rivers have clay soils, with volcanic soils in Mbeya • Undulating plateaux above Rift Valleys • Sandy soils of low fertility • Upland plains with rock hills • Clay soils of low to moderate fertility in the South, infertile in the North • Undulating plains to dissected hills and mountains • Moderately fertile clay soils with volcanic soils in Mbeya • Undulating plateaux • Sandy soils of low fertility • Swampy valleys • Loams and clay soils of low fertility, with alluvium and ponded clays in valleys • Volcanic uplands • Volcanic soils from lava's and ash • Deep fertile loams and clays • Soils in dry areas prone to water erosion. • Steep mountain sides to highland plateaux • Soils are deep, friable and moderately fertile on upper slopes • Shallow and stony on steep slopes	800 - 1500m Southern: 1200 - 1500m Southwest: 1400 - 2300m Western: 1000 - 1800m Northern: 1000 - 2500m Granitic Mts: 1000 - 2000m	Unimodal, 800 - 1300mm	• Sarghom • millet • rice • cotton • coffee • banana • horticulture • maize • legumes	50 - 80	• Microfinance • Supplementary irrigation • Marketing • Suitable area for establishment of agro-processing industries because of surplus production of food and fruits • Livestock development • Extension and technologies	2.50
IV. ALLUVIAL PLAINS	• Central clay plain with alluvial fans • Wide mangrove swamp delta • Alluvial soils, sandy upstream, loamy downstream in floodplain • seasonally flooded clay soils in North, alluvial fans in South • Moderately alkaline black soils in East, and alluvial fns with well drained black loam in the West.		Unimodal, 600 - 1800mm	• Rice • sugar cane	100	• Credit • Water/irrigation management • Extension and technologies	14.27

Source: Compiled from Tanzania – Agriculture: Performance and Strategies for Sustainable Growth. Ministry of Agriculture and Food Security, February 2000.

* Population estimates of the agro-ecological region are derived from census figures.